

الملتقى الوطني للقوى والاحزاب القومية واليسارية  
تعديل قانون الانتخابات النيابية المعمول به واعتماد  
القائمة الوطنية المغلقة ونظام التمثيل النسبي الشامل

## رأي الاهالي

### (النضال الوطني الديمقراطي)

### لن يتوقف مهما كانت التحديات

تناولت النقاشات الهامة التي جرت في اجتماع فروع "الملتقى الوطني للقوى والاحزاب القومية واليسارية" قبل اسبوع عددا من القضايا السياسية الراهنة، التي تفرض نفسها ووقائعها على الوضع العام في البلاد. كما حظي الشأن الاقتصادي والمعيشي اضافة الى وضع الحريات العامة بأهمية خاصة في الحوارات التي قادت بالضرورة الى اشتقاق مهام وطنية وجمهورية ضرورية. ليست هي المرة الاولى ولن تكون الأخيرة بالطبع التي تشهد فيها الساحة الوطنية اجتماعات عامة دورية او طارئة تبعا لمتطلبات الأوضاع السياسية، الا ان السمة العامة للاجتماعات الوطنية في هذه المرحلة التاريخية تحديدا من حياة البلاد، تحتاج أكثر من أي وقت مضى، لتحديد الاولويات في البرامج والمهام المترتبة عليها، نظرا لحالة التشوش والغموض الطاغية، يضاف لها الخوف من المجهول القادم من وراء المشروع الاستعماري الجديد الذي تتبناه الادارات الامريكية والصهيونية. فماذا سيكون عليه دور الاردن في هذه الصنفقة المسماة بصنفقة القرن؟ وما هي المخاطر المترتبة على مستقبل الوطن؟

القوى الوطنية جميعها وعلى اختلاف تلاوينها تدرك ان هناك مخاطر كبرى تتهدد البلاد، كما تتهدد القضية الوطنية الفلسطينية، بغض النظر عن اعلان المشروع او عدم الاعلان عنه من قبل تحالف ترامب - نتنياهو، لذلك يصبح برنامج التصدي لفصول صنفقة القرن ضرورة وطنية تتسلح بها جميع القوى التي ترفض الهيمنة الاستعمارية وكل طبائع الاستبداد الملازمة لها. الاتجاه العام في النقاش كان يبيح عن الأولويات الوطنية بما يتناسب مع المرحلة الراهنة، وبما يشكل ردا شعبيا موحدا في مواجهة مشروع اسرائيل الكبرى... الذي يستهدف ابتلاع الاردن وتحويله الى ممر ومركز خدمات للبضائع الصهيونية..

الوضع الداخلي يثير قلق وسخط الجميع، فقد شهد الاردن انفجارات اجتماعية غير مسبوقه على خلفية الاعتداءات المتكررة على المال العام او بسبب سوء ادارة الأزمات من قبل الجهات الرسمية، وعدم معالجة المشكلات الحيوية التي تحاصر المواطنين من كل حذب وصوب.

### الاستجابة لمتطلبات حماية البلاد تتطلب:

- تغييرا جوهريا في العلاقة بين الشعب وسلطاته، والمدخل الرئيسي لهذا الموضوع هو اجراء تعديل اساسي في قانون الانتخابات النيابية واعتماد القائمة الوطنية المغلقة والتمثيل النسبي الشامل كما تتطلب الافراج الفوري عن الحريات الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور الاردني، والتحول نحو اقتصاد وطني انتاجي بدلا من نهج التدمير الذاتي الذي أوصلنا اليه صندوق النقد الدولي.

## اعتصام احتجاجي امام المجلس النيابي لقراره تعديلات الضمان



## بطالة المهنيين في ارتفاع متسارع

## لماذا لم تعد الزراعة في الأردن قطاعا إنتاجيا؟

## الاونروا ومنظمة التحرير

## الفلسطينية... في اعقاب أوسلو

## «الصنفقة» إلى الأمام... والسلطة

## الفلسطينية غارقة في الأزمات

## تونس تصنع الرؤساء



## الحزب الشيوعي الأردني ينهي أعمال مؤتمره الوطني السابع تحت شعار (نحو أردن وطني متحرر وديمقراطي)

واقع المرحلة السياسية الحرجة التي يمر بها الاردن وتوفير الامكانات للردّ على المشروع الاستعماري الذي تحمله صفقة القرن، وخطة (نتياهو - ترامب) من اجل استكمال مشروع اسرائيل الكبرى، حيث يستهدف بكل مفاصله ومحطاته ليس فقط تصفية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وانما الهيمنة الاستعمارية الكاملة على الاردن والمنطقة العربية برمتها.

نكرر تهانينا، وامنياتنا الخالصة بالنجاح والفوز على التحديات التي تقفها القوى الرجعية في وجه الحركة الوطنية الاردنية وقواها التقدمية ودمتم.

**كما وجهت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين  
برقية تهنئة بالمناسبة هذا نصها:**

الرفيق العزيز فرج اطميزه الأمين العام للحزب الشيوعي  
الأردني

الرفاق الأعزاء أعضاء المؤتمر الوطني العام السابع  
للحزب  
تحية رفاقية حارة وبعد

نتقدم منكم، باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،  
وباسم مكتبها السياسي ولجنتها المركزية وعموم كوادرها  
وأعضائها ومناصريها، بأطيب التحيات والتهاني الراقية  
الحارة لمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني العام السابع لحزبكم  
الشقيق، خطوة جديدة يخطوها على طريق تعميق النهوض  
الديمقراطي في البلاد، والنضال من أجل العدالة الإجتماعية  
ومصالح الفئات الفقيرة والكادحة وأصحاب الدخل المحدود  
من أبناء الأردن الشقيق.

كما في نضالكم من أجل تحرير الأردن وشعبه من قيود  
معاهدة وادي عربة، وقطع العلاقة مع دولة الاحتلال، ودعم  
نضالات شعبنا الفلسطيني، في الخندق الواحد، من أجل  
حقه في الخلاص من الاحتلال والإستيطان، وقيام الدولة  
الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على  
حدود ٤ حزيران ٦٧، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار  
١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي  
هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

مع تمسكنا الثابت بإنهاء الإنقسام المدمر، بين حركتي  
فتح وحماس، باعتباره المدخل الإلزامي لاستعادة وحدتنا  
الداخلية، والخروج من قيود أوسلو، نحو رحاب البرنامج  
الوطني الفلسطيني، برنامج العودة وتقرير المصير  
والإستقلال.

الرفاق الأعزاء  
نتمنى لمؤتمركم النجاح في أعمالكم، مؤكدين لكم حرصنا  
على تعميق روابط الصداقة والإخوة والنضال المشترك بين  
حزبنا، الحزب الشيوعي الأردني والجبهة الديمقراطية  
لتحرير فلسطين، وبين قوانا السياسية.

دوماً إلى اليسار، حيث مصالح شعوبنا ومستقبلها  
الزاهر

**الإهالي** - عقد الحزب الشيوعي الأردني يوم الجمعة  
الموافق للثلاثين من آب مؤتمره الوطني السابع بحضور ١٢٥  
مندوباً من أصل ١٥٦ مندوب كانوا قد انتخبوا في وقت سابق  
من قبل منظماتهم الحزبية.

افتتح المؤتمر الأمين العام للحزب فرج اطميزه بكلمة  
استهلها بالتأكيد على أهمية عقد هذا المؤتمر في ظل الظروف  
السياسية المحلية والإقليمية التي ينعقد فيها متمنياً للمؤتمر  
انجاز المهمات الملقة على عاتقه بما يعزز منعة الحزب  
ويجسد لحمته التنظيمية.

وأضاف الأمين العام قائلاً: ان حزبنا يدرك أن المهمات  
المطروحة أمامه وامام الحركة الوطنية الأردنية في هذه  
المرحلة لا يمكن أن ينهض بها حزب بمفرده الأمر الذي  
يستدعي انشاء إطار وطني جهوي يستند الى التوافقات  
ويستتني الاختلافات.

وقد ناقش المندوبون على مدى جلستين التقرير السياسي  
وتقرير عن العمل الوطني للحزب ودور المنظمات الحزبية  
على هذا الصعيد وأدخل المؤتمر تعديلات واضافات هامة  
سيتم تضمينها للوثائق بصيغتها النهائية.

وهذا وقد انتخبت المؤتمر لجنة مركزية من ٢١ عضواً التي  
انتخبت في دورها الامين العام للحزب الرفيق فرج اطميزي  
ونائب الامين العام الرفيق نضال مضيه كما انتخبت المكت  
السياسي من الرفاق د.منير حمارنة، د.عمر عواد، ميشيل  
بقاعين، د.بركات شنيكات، سعد عاشور، عايد أبو صعييليك،  
د. سامي حمارنة.

**وبهذه المناسبة وجه حزب الشعب الديمقراطي  
الأردني برقية تهنئة الى الحزب الشيوعي الأردني  
هذا نصها:**

الرفاق رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المؤتمر الوطني السابع  
للحزب الشيوعي الأردني

بكثير من الفخر والاعتزاز، نبارك لكم انعقاد مؤتمركم  
الوطني العام السابع، على طريق المسيرة الكفاحية الطويلة  
والشجاعة لحزبكم المناضل في سبيل أردن وطني متحرر من  
التبعية والهيمنة الاستعمارية.

في هذه المناسبة وفي كل المناسبات الوطنية، لا بد أن  
نسجل للحزب الشيوعي الأردني قادة وكوادر واعضاء، مآثره  
التاريخية الفكرية والسياسية وانجازاته وتضحياته من أجل  
بناء حركة جماهيرية اردنية منظمة، قادرة على الدفاع عن  
المصالح الوطنية الاردنية، وعن حقوق الفقراء وطبقات  
الشعب المقهورة، وذلك في إطار فكري وايدلوجي متقدم، كان  
له الفضل في اختراق منظومة الظلم والظلام وإشاعة روح  
فكرية جديدة منحازة للحقوق الوطنية والانسانية.

كما لا بد أن نستذكر ما انجزه حزبكم المناضل من  
تحالفات سياسية ووطنية ناضجة وضرورية في المراحل  
التاريخية التي شهدت نهوضاً ومقاومة شعبية للخطط  
الاستعمارية في الاردن والمنطقة، أسهمت في تشكيل قوة دفع  
تاريخي لا تتوقف للحركة الوطنية والجماهيرية الاردنية حتى  
في احلك الظروف السياسية وأشدّها قسوة.

كلنا ثقة بنجاح مؤتمركم، وقدره مناظليكم على تقييم

## محمد زرقان

### اسئلة بلا اجابات



وبعد انتظار طال، اعلنت نتائج  
الدورة التكميلية لطلبة التوجيهي،  
التي انتهت جدل النتائج لندخل في  
جدل القبول، وتكتمل حيرة الطلبة  
بين راسب لم يتغير التكميلية في  
وضعه شيئاً، وبين ناجح بمعدلات

عالية تمكن من رفع معدله لترتفع نسب التسعينات، وتبقى باقي  
النسب تراوح مكانها، وبين ادعاءات وزارة التعليم العالي بتوسيع  
نسب القبول، وزيادة عدد المقاعد لتناسب زيادة المعدلات، والواقع  
الذي يصطدم بجدار الاعتماد العام والخاص الذي لا يمكن  
الجامعات من قبول الاعداد الكافية، تتسع دائرة السؤال، وتتضاءل  
الفرص في وجه الطالب للحصول على مقعد جامعي في ظل  
تقسيمه ظالمة، تصيبنا بالحيرة بين مقاعد نصفها محجوزة سلفاً  
للاستثناءات، وبين نصف اخر ربعيذهب للموازي والبرامج  
الدولية ذات الكلف الاعلى، في ظلم يتكرر طوال الوقت دون حلول  
ناجعة ترفع الظلم عن الطلبة الاقل حظاً، وتقدمهم في احضان  
اللجوء للجامعات الخاصة واقساطها المرتفعة، وخيارات الهجرة  
للخارج واستنزاف العملة الصعبة واللجوء للمجهول

ورغم توصيات الاجنحة الوطنية، والمؤتمرات المتعاقبة  
للاصلاح والتطوير التربوي التي نصت على اعتبار الكفاءة  
وحدها معياراً للتفاضل على اساس المعدل الدراسي، تقفن وحدة  
تسيق القبول ومجلس التعليم العالي، في خلق استثناءات تحد  
من التفاضل، وتلغي مبدأ العدالة، بالابقاء على الكوتات السابقة  
بل وتوسيعها، وتضييق هامش التفاضل واضعة الطلبة واسرهم  
في دائرة الاحباط، لتتحول اسس القبول الى استثناءات جارحة  
تخالف الدستور الاردني واسس المواطنة بعد انتفاء الحاجة  
التي لها قبل عقدين من الزمان، ويتوسع مجلس التعليم العالي  
في استثناءات بنسب صغيرة لارضاء هيئات التدريس والعاملين  
الاداريين في مؤسسات التعليم العالي على حساب المواطن  
الاردني، دون مراقبة او شفافية في اظهار عدد هذه المقاعد او  
مطابقتها للنسب المقررة

ظلم يقع كل عام ولا نصير لهذا القطاع الواسع من تغول  
اصحاب المصالح، المغطى بتشريعات وقوانين ترسخ هذا الظلم  
وتعطيه مشروعية، على حساب المعدلات الاعلى لتقذفهم في  
مربعات الاحباط واليأس، لا ذنب لهم سوى انهم جدوا واجتهدوا  
لكنهم وقعوا اسرى التمييز والمحاباة، علينا ان نوقف هذا الظلم  
،وعلى المؤسسات الرقابية والتشريعية، والهيئات القانونية فتح  
ملف القبول الموحد، للخروج بحلول وطنية توافقية تكفل العدالة  
والمساواة وتكافؤ الفرص قولاً لا فعلاً، لان الوطن للجميع



# لجان مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني تقيم ندوة حوارية في مجمع النقابات المهنية في عمان: رداً على الرواية الصهيونية المزيفة



تصوير يوسف الغزاوي

هذه الموجات وان الدولة الغسانية سبقت الدولة البيزطية، والدولة المؤابية سبقت الرومان بل واصل الحضارة كان في دولة الانباط، التي اقبس منها الرومان لاحقا، انظمة الري وجر المياه، وقال ليس المهم ان نثبت لليهود ان لا وجود لهم في فلسطين والاردن، بل المهم والواجب ان ندرك قيمتنا الحضارية العريقة السابقة لكل مراحل الغزو العابرة، وان يتحمل المثقف الوطني الجاد مسؤوليته بنشر الثقافة الوطنية الجادة

وحيا المهندس اميل الغوري رئيس لجنة مقاومة التطبيع والقضايا القومية في نقابة المهندسين المتحدثين والحضور، داعيا لتوسيع اطرار العمل المشتركة، لمقاومة كل اشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وحماية الوطن من اخطاره.

وقال م.مسعد أن الصهاينة يزعمون ملكية البتراء وجبل هارون ووادي موسى لاتخاذ قاعدة للقفر على مواقع أخرى وصولا إلى عهد مابعد صفقة القرن التي يحلمون بها والتي تعاهدت كل مكونات الشعب الاردني على إسقاطها. وأضاف م.مسعد أن النبي هارون مات في سيناء ودفن فيها، وان المسجد المقام أعلى جبال مدينة البتراء أقامه الماليك، ومع ذلك يتسللون له بالمئات يرقصون ويبيكون في ظل تقصير حكومي.

وأشار أن هناك حلم صهيوني بالتهام البتراء والإنقضاض على محيطها، وان الصهاينة يزعمون انها أرضهم ويدرس ذلك في مناهجهم، ويسوقونها سياحيا، وغدت البتراء فريسة لكتابهم وروايتهم.. في ظل غياب الرواية الأردنية رغم توفر الأثر والوثائق والمخطوطات التي تنفي ادعاءات الصهاينة بكل وضوح.

الرفيقة عبلة ابوعلبة الامين الاول لحزب حشد اكدت ان اتفاقية وادي عربة هي علة العلل، وهي الركن الرئيسي الذي مكن العدو الصهيوني من تحقيق اختراق مهم على الساحة الاردنية، رغم الرفض الشعبي الواسع لكل اشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، وأشارت الى ان القوانين الاردنية التي تغيرت استجابة لنصوص الاتفاقية فتحت شهية الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، لتحقيق اي اختراق ممكن سواء على الجانب الاقتصادي او السياحي، مؤكدة اخطار الاتفاقية على مستقبل الاردن وامنه الوطني، ودعت الحكومة الاردنية لاجراءات فورية وواضحة لاستعادة اراضي الغمر والباقورة واستعادتها من العدو الصهيوني واستغلال المدة القانونية الباقية حتى لا يتم تجديد عقد التاجير، مشيرة للتضحيات الجسيمة التي قدمها مناضلو الشعبين الاردني والفلسطيني، وقوافل الشهداء التي روت ارض الاردن وفلسطين دفاعا عن عروبة الارض في وجه الاحتلال الصهيوني

ودعا رئيس المنتدى العربي الاشتراكي د.موفق محادين الى التنبه لمحاولات الاختراق الثقافي بادعاء احقية اليهود التاريخية في ارض فلسطين ووجودهم في البتراء والكرك ومادبا، وهي حجج باطلة فاليهود الذين قدموا الى فلسطين بدعم وتواطؤ الدول الاستعمارية هم بقايا دولة الخرز في النمسا، وحتى اعتناقهم اليهودية جاء لتبرير احتلالهم لارض فلسطين وتوفير اطار جامع يوحدهم، مؤكدا ان العرب والقبائل العربية تهودت وتتصرت واعتنقت الاسلام ولا تربطهم صلة بموجات الغزو العابرة التي احتلت فلسطين، وحذر من اشكال التطبيع الاقتصادي والثقافي داعيا لوقف كل اشكال التطبيع مع العدو الصهيوني

وفند الجيولوجي جورج حدادين روايات المستشرقين، وادعاءات البعض، بان الاردن كان ممرا للغزوات الرومانية والبيزنطية، مؤكدا ان الوجود العربي سابق على

الاهالي - دعت شخصيات نقابية وحرزية ووطنية وأنشطة في مجال مقاومة التطبيع إلى التصدي للمحاولات الصهيونية لتزوير تاريخ البتراء ووادي موسى والادعاء بأن لهم إرثا تاريخيا في المنطقة. جاء ذلك خلال الندوة التي عقدتها اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن لمجابهة التطبيع، ولجنة مقاومة التطبيع والقضايا القومية في نقابة المهندسين بعنوان "البتراء والمحاولات الصهيونية التزوير".

وتحدث في الندوة التي ادارها الدكتور احمد العمروطي رئيس اللجنة العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع نائب نقيب م.فوزي مسعد الذي اكد ان نقابة المهندسين بمنتهبها تقف في وجه كل محاولات التطبيع مع العدو الصهيوني، انها تسنشر بدقة اخطار الهيمنة الصهيونية على الدول العربية من خلال محاولات التسلل الطبيعية التي يرفضها الشعب الاردني وكل الشعوب العربية، مؤكدا ان الغزو الثقافي الذي يقوم به السياح من العدو الصهيوني خلال زيارتهم للاردن، يستدعي وقفة وطنية مسؤولة تفند مزاعم الصهاينة الباطلة بشرعية وجودهم التاريخي، وقال م.مسعد أن الصهاينة يزعمون ملكية البتراء وجبل هارون ووادي موسى لاتخاذ قاعدة للقفر على مواقع أخرى وصولا إلى عهد مابعد صفقة القرن التي يحلمون بها والتي تعاهدت كل مكونات الشعب الاردني على إسقاطها.

وأضاف م.مسعد أن النبي هارون مات في سيناء ودفن فيها، وان المسجد المقام أعلى جبال مدينة البتراء أقامه الماليك، ومع ذلك يتسللون له بالمئات يرقصون ويبيكون في ظل تقصير حكومي.

داعيا للانتصار للمقاومة الفلسطينية الباسلة ووقف كل الاعتداءات الصهيونية على الاماكن المقدسة في فلسطين، ومحاولاتهم الباطلة لتغيير معالمها التاريخية م واختتم كلمته بتوجيه التحية للشهداء والاسرى

## الملتقى الوطني للقوى والاحزاب القومية واليسارية

# تعديل قانون الانتخابات النيابية المعمول به واعتماد القائمة الوطنية المغلقة ونظام التمثيل النسبي الشامل

فاننا نحمل الحكومة الراهنة المسؤولية المباشرة عن النتائج السلبية التي أعلنت عنها بعد عام من توليها السلطة التنفيذية، "فشل النظام الضريبي في تنمية الإيرادات وزيادة نسبة العاطلين عن العمل".

- تعديل قانون الانتخابات النيابية المعمول به، واعتماد القائمة الوطنية المغلقة ونظام التمثيل النسبي الشامل.

- الافراج الفوري عن المعتقلين السياسيين والتوقف عن مخالفة السلطة التنفيذية لأحكام الدستور التي تنص على حرية الرأي والمعتقد.

ان الملتقى الوطني وهو يتابع الشأن العام من مواقفه في جميع المحافظات والقطاعات فإنه يدعو للالتزام بالمطالب اعلاه والكف عن احتكار القرار السياسي والاقتصادي.

والتموي للمؤسسات الجماهيرية والتدخل في شؤونها الحيوية.

اننا في الملتقى الوطني ومن موقع حرصنا الأكيد على حماية الوطن من كل المخاطر التي تتهدده، فاننا نؤكد على مسؤولية المؤسسات الرسمية عن الاوضاع المتدهورة التي أوقعتنا فيها السياسات الرسمية على مدار عقود من الزمن، دون ان تأخذ بالاعتبار مصالح الشعب والوطن.

وعليه فاننا نضم صوتنا الى الاصوات المعذبة لأبناء وبنات شعبنا للمطالبة بما يلي:

- الشروع الفوري بانتهاج سياسات اقتصادية تنموية وفتح الأبواب أمام المشاريع الانتاجية بدلا من استمرار نهج التبعية والاعتماد على القروض المهلكة لصندوق النقد الدولي وفي هذا السياق

الاهالي - عقدت الهيئات الادارية لفروع الملتقى الوطني اجتماعا مشتركا ضم مندوبين عن فروعهم المختلفة، وذلك بحضور ممثلي احزاب الائتلاف وهيئة سكرتاريا الملتقى الوطني. وقد ناقش الاجتماع بروح عالية من المسؤولية الوطنية الأوضاع الداخلية في البلاد في ضوء التطورات السياسية المتسارعة والمخاطر الكبرى التي تتهدد الاردن، وفي نهاية مناقشاته أصدر ما يلي:

تتفاقم على نحو متسارع الأزمات العامة في البلاد، في جميع مستوياتها السياسية والاقتصادية والمعيشية في ظل ادارة ظهر المؤسسات الرسمية للانفجارات الاجتماعية المتتالية واعتمادها طريقا واحدا للتعامل مع الأزمات من خلال الاجراءات الأمنية وقمع الحريات وتقويض الدور الحيوي

## اعتصام احتجاجي امام المجلس النيابي لاقراءه تعديلات الضمان



الاهالي - نفذت القوى النقابية والفعاليات العمالية الاثنين اعتصاما امام مجلس النواب استجابة لدعوة جمعية متقاعدتي الضمان احتجاجا على مصادقة المجلس النيابي وقراره التعديلات على قانون الضمان والتي مست حقوقا للاغلبية الساحقة من المواطنين والمتعلقة باموال الضمان الاجتماعي وقرار المجلس تعديلات تخرج مؤسسة الضمان عن الاهداف التي انشئت لها وقرار التعديلات الواردة من الحكومة حول التقاعد المبكر والتعديل المتعلق بالتصرف بالاقطاعات المالية من تأمين الامومة والتعطل عن العمل وبدلا من ان يرد المجلس التعديلات وتقديم مقترحات تخص العاملين ومتقاعدتي الضمان خرج المجلس بتعديل غير دستوري ومتناقض مع قانون الضمان باقراره الحق للنواب بالاشترك في الضمان الاجتماعي على اساس المكافأة لاحتلاله مكان التقاعد المدني الذي تم اسقاطه.

وعليه طالب المحتجون برد القانون مخاطبين الملك بعدم المصادقة عليه.

ورفعت شعارات طالبت بانصاف متقاعدتي الضمان خاصة من ذوي الرواتب المتدنية مطالبين بحد ادنى لرواتب متقاعدتي الضمان لا يقل عن الحد الأدنى للاجور والقيت كلمات اعتبرت جميعها بأن ما اقدم عليه المجلس تعدي اضايف باستنزاف المال العام كما طالبت باسقاط المجلس النيابي الذي فقد دوره ودستوريته كمثل للشعب ومشروع للقوانين خدمة لصالح العام ليتحول الى اداة في يد الحكومة

تناوله هذا العدد بالعنوان الرئيسي (المجلس النيابي يتحول الى اداة بيد السلطة التنفيذية باقراره تعديلات قانون الضمان الاجتماعي وذلك بعد اقرار المجلس التعديلات الواردة والخروج بالتعديل الذي يسمح لهم بالاشترك.

خدمة لمصالحهم واصفين اعضاء المجلس ( بنواب العطاءات).

من جانبها قامت الكتلة التي شاركت بالاعتصام بتوزيع صحيفة الاهالي على المعتصمين لتناولها بشكل دوري التعديلات على الضمان قبل اقراره وما



## أهد النمرية

في خمسة شهور لسنة ٢٠١٩  
عجز مالي ومديونية اكبر

تحقق خلال الاشهر الخمسة الاولى من هذا العام سنة ٢٠١٩ عجز مالي في مالية الاردن اكبر مما تحقق في نفس الفترة من السنة المالية السابقة سنة ٢٠١٨ سواء كان احتساب العجز بعد المنح والمساعدات او قبلها كما تصاعد ايضا رقم ومعدل المديونية الاجمالي والصافي.

## العجز مع وبعد المنح والمساعدات

ارتفع رقم العجز مع الاخذ بالاحتساب المنح والمساعدات المصروفة من "٤٣٥" مليون دينار خلال الاشهر الخمسة الاولى من سنة ٢٠١٨ الى "٤٨٣" مليون دينار عجز متحقق في الفترة المقابلة من هذا العام (٥ اشهر سنة ٢٠١٩) وبزيادة (٤٨) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع تقارب (١١٪). والعجز في فترة سنة ٢٠١٨ البالغ (٤٣٥) مليون دينار تحقق نتيجة الفرق بين قيمة نفقات كلية بحدود (٣٤٤٦) مليون دينار مطروحا فيه قيمة ايرادات كلية (ايرادات محلية + منح ومساعدات) بحدود (٣٠١١) مليون دينار. اما العجز في فترة سنة ٢٠١٩ البالغ (٤٨٣) مليون دينار فقد تحقق نتيجة الفرق بين نفقات كلية بقيمة (٣٦٠٣) مليون دينار مطروحا منه قيمة ايرادات كلية (محلية + منح ومساعدات) بحدود (٣١٢٠) مليون دينار.

## العجز قبل احتساب المنح والمساعدات

ارتفع رقم العجز مع استبعاد احتساب المنح والمساعدات من (٥١٣) مليون دينار متحقق خلال الاشهر الخمسة الاولى من سنة ٢٠١٨ الى (٥٧٤) مليون دينار متحقق خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٩ وبارتفاع (٦١) مليون دينار وبنسبة تقارب (١٢٪).

العجز في فترة سنة ٢٠١٨ البالغ (٥١٣) تحقق نتيجة الفرق بين نفقات كلية بقيمة (٣٤٤٦) مليون دينار مطروحا منه قيمة ايرادات محلية بحدود (٢٩٣٣) مليون دينار.

العجز في فترة سنة ٢٠١٩ (٥ اشهر) البالغ (٥٧٤) مليون دينار تحقق نتيجة الفرق بين نفقات كلية خلالها بقيمة (٣٦٠٣) مليون دينار مطروحا منها (٣٠٢٩) قيمة ايرادات محلية (بدون المساعدات).

## توزيع الايرادات الكلية بين محلية ومساعدات

في فترة سنة ٢٠١٨ توزعت قيمة الايرادات الاجمالية الكلية البالغة ٣٠١١ مليون دينار بين ايرادات محلية بقيمة (٢٩٣٣) مليون دينار، وقيمة ايراد من المنح والمساعدات بحدود (٧٨) مليون دينار، فيما توزعت قيمة الايرادات الاجمالية من فترة سنة ٢٠١٩ بين ايرادات محلية بقيمة (٣٠٢٩) مليون دينار ونتيجة مساعدات ومنح بقيمة (٩١) مليون دينار.

وواضح ان الجانب الاكبر من الزيادة تحقق في رقم الايرادات المحلية بحدود (٩٦) مليون مقابل زيادة محدودة في قيمة المنح والمساعدات (١٣) مليون دينار.

## توزيع النفقات الكلية بين جارية ورأسمالية

النفقات الاجمالية في فترة سنة ٢٠١٨ البالغة (٣٤٤٦) مليون دينار موزعة بين نفقات جارية بحدود (٣١٥١) مليون

دينار ونفقات رأسمالية بحدود (٢٩٥) مليون دينار فيما توزعت النفقات الكلية في الفترة المقابلة من هذا العام سنة ٢٠١٩ (٥ اشهر) البالغة ٣٦٠٣ دينار بين نفقات جارية بقيمة (٣٣١٥) دينار ونفقات رأسمالية بقيمة (٢٨٨) مليون دينار. ومن ثم يتضح ان النفقات الجارية في فترة سنة ٢٠١٩ قد زادت بقيمة (١٦٤) مليون دينار رغم الوعود الحكومية بالتخفيض فيما تراجع رقم الانفاق الرأسمالي الاله بحدود (٧) مليون دينار.

## تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية

انخفضت نسبة التغطية بدلا من التحسن، ومن (٩٣،١٪) في فترة سنة ٢٠١٨ (٢٩٣٣ - ٣١٥١) الى (٩١،٤٪) في فترة سنة ٢٠١٩ (٣٠٢٩ - ٣٣١٥) ورغم وعد او تصريح بعكس ذلك من مسؤول حكومي.

كما يلاحظ انخفاض نفقة الدعم النقدي للخبز من حوالي (١٥٥) مليون دينار صرفت في فترة سنة ٢٠١٨ الى (١٤٠) مليون دينار صرفت في نفس الفترة من السنة الحالية سنة ٢٠١٩.

## اجمالي المديونية في تصاعد مستمر

استمر الاتجاه المتصاعد في الرقم الاجمالي للمديونية ومن (٢٨٣٠٨) مليون دينار خلال الفترة (٥) اشهر من سنة ٢٠١٨ وبنسبة (٩٤،٤٪) من الناتج المحلي الى (٢٩٢٦٤) مليون دينار متحققة خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٩، وبنسبة (٩٤،٦٪) من الناتج ويلاحظ حدوث التصاعد في النسبة، وايضا ولكن بحد أكبر في الرقم ويحدث ذلك خلافا لتعهدات او وعود بالتقليص!!

## وايضا تصاعد مستمر في صافي المديونية

## ارتفاع في رقم المديونية الخارجية

ارتفع رقم المديونية الخارجية من (١٢٠٨٨) مليون دينار وبنسبة (٤٠،٣٪) من الناتج المحلي في فترة سنة ٢٠١٨ الى (١٢٢٠٩) مليون دينار وبنسبة (٣٩،٥٪) من الناتج في فترة سنة ٢٠١٩ وبارتفاع رقمي بحدود (١٢٢) مليون دينار.

## ارتفاع في رقم صافي المديونية الداخلية

وارتفع رقم المديونية الداخلية من (١٤٨١٣) مليون في زيادة سنة ٢٠١٨ وبنسبة (٤٩،٤٪) من الناتج، الى (١٥٢٧٤) مليون دينار في فترة سنة ٢٠١٩، وبنسبة "٥٠٪" من الناتج وبارتفاع رقمي ملحوظ بحدود (٩١١) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع (٦،٢٪).

## ارتفاع في رقم صافي المديونية

## (خارجي + داخلي)

ارتفع رقم صافي المديونية من (٢٦٩٠١) مليون دينار في فترة سنة ٢٠١٨، وبنسبة (٨٩،٧٪) من الناتج الى (٢٧٩٣٣) مليون دينار في فترة سنة ٢٠١٩، وبنسبة (٩٠،٣٪) وبارتفاع رقمي عالي بحدود (١٠٣٢) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (٣،٨٪).

## كمال هناعين

## جرائم عدم الشرف



لأول مرة، وهذا أمر بغاية الأهمية، تتحول قضية يُعتقد أنها قضية قتل (شرف) حصلت بمدينة بيت لحم الى قضية رأي عام، وعلى هذا النطاق الواسع، ويتعاطف غير عادي مع الضحية، مما وضع القضية تحت دائرة الضوء ومنع السلطات والجهات القانونية من الطبطبة عليها كما تجري العادة حين يتواطأ مجتمع متخلف على جريمة ضد فتاة.

الملفت أيضا أن الجريمة حصلت بفلسطين، وقامت عليها ضجة كبرى بالاردن وفلسطين ثم انتقلت الى الرأي العام العالمي، وبتعبيرات تضامن مع الضحية، وبشجاعة غير معهودة بابداء الرأي واعلان الموقف، ومناقشة هذه الظاهرة اللا انسانية. وسائل التواصل الاجتماعي أتاحت الفرصة للتعبير عن الرأي وايصال الصوت الى أقاصي الارض دون مقص الرقابة، ودون خوف من رقيب أو جهاز أمن يمنع الاكسجين من الدخول للعقول، ما جرى مع الجريمة الاخيرة هو ظاهرة يجب التوقف عندها وتطويرها من أجل منع هذا العار والظلم الواقع على المرأة، ليس فقط بقضايا (الشرف) بل بكل القضايا المجتمعية على الاطلاق.

مع الانفتاح الذي أحدثته وسائل التواصل الاجتماعي، ومع هزيمة الفكر الظلامي العسكرية والسياسية، ومع تراخي وضع قبضة الانظمة السياسية الاستبدادية، فأن المناخ أصبح ملائما لرفع الصوت والتعبير عن الموقف ازاء كل مظاهر الظلم والقهر الذي يعاني منه الطفل والمرأة والمجتمع عموما، ويجب الخروج من فكرة أن هذه الشعارات هي لصيقة ومقترنة بمنظمات تتلقى الدعم من الخارج، فهذه الفكرة أضعفت من المسيرة النضالية بهذا الاتجاه، وتكرست بفعل عدم تبني القوى السياسية والاجتماعية والمدنية للنضال المدني.

قضية أسماء الغربية ستتحول الى محطة حقيقية، ما بعد أسماء لن يكون ما قبلها، وكل جهة رسمية أو مجتمعية لها صلة بالجريمة تعيش حالة من الارباك الشديد، وبدأت الخيوط تتكشف، ولن يكون من السهل بالمستقبل أن (تتلف) جريمة ما يسمى (جرائم شرف).

على القوى السياسية والاجتماعية، والشخصيات المدنية، أن تأخذ من النضال لرفع الظلم الرسمي والمجتمعي على الافراد، برنامج عمل، ونمط تفكير، وأن تتحلى بقدر من الشجاعة لمواجهة التواطؤ الرسمي ووحشيته وتخلف الفكر الظلامي الذي يضي شرعية دينية على هذا النوع من الجرائم، وان تتزعزع هذه القوى المبادرة من يد بعض المنظمات ذات صلة بالخارج،

معا لمنع الجريمة القادمة



## بطالة المهنيين في ارتفاع متسارع

الإهالي - أحمد النمري

### ١. البطالة في صفوف الصيادلة نموذجا

نقيب الصيادلة الدكتور زيد الكيلاني أكد في أكثر من تصريح ولقاء له، واستنادا الى عدة دراسات وتقييمات حول اوضاع الصيدلة والصيادلة، نقول أكد النقيب زيد على تفاقم اوضاع الصيدلة في الاردن وتعرضها الى حالة بطالة حادة في صفوف الصيادلة بلغت او تجاوزت في آخر تقييم (٢٠٪)، وهي نسبة بالغة الارتفاع والخطورة بأكثر من معيار اقتصادي واجتماعي وسياسي.

البطالة عالية بين خريجي الصيدلة المنتسبين حاليا للنقابة والبالغ عددهم (٣٦٩٩) ولكن الاخطر من ذلك تصاعد اعداد الدارسين للصيدلة، في كلياتها الاردنية حاليا ما يقارب (١٥٧٠٤) دارس "٧٥٪ منهم من الاردنيين" سيكون من الصعوبة بمكان وجود او ايجاد فرص عمل في كافة مجالات النشاط الصيدلاني/ صيدلي. موظف. عامل في صناعة الادوية ومشتقاتها.

باختصار يوجد حاليا فائض كبير في اعداد دارسي الصيدلة وخريجها مرشح بالتأكد الى فائض اكبر خلال السنوات القادمة والى درجة التخمة والازمة، خاصة اذا استمر النهج الليبرالي الجديد في ادارة الاقتصاد والحكم والاستمرار في تطبيق نظريته الفاشلة الخاصة بعدم التدخل والتخطيط وترك امر التصحيح للمقولة المتخلفة بأن آليات السوق الحرة كفيلة بالتصويب واعادة التوازن!!

يعكس ذلك نقيب الصيادلة طالب الحكومة والجامعات بالتدخل بالتصويب بعد ان اصبحت الصيدلة مشبعة ومتخمة ومرشحة للمزيد والامتداد وتفاقم ازمتها اكثر.

### ٢. وبطالة متصاعدة في مهنة اخرى

البطالة الحادة المتصاعدة لا تقتصر على الصيدلة بل هي ملاحظة ايضا في قطاع المهندسين الزراعيين والجيولوجيين واطباء الاسنان، ايضا، وان كان بصورة أخف، وفي قطاعات مهنية اكبر مثل الاطباء والمهندسين هو الوضع الذي سيتم تقييمه وشرحه في دراسة لاحقة.

### تضخم آخر في تموز بنسبة "٠,٢٪"

دائرة الاحصاءات العامة الاردنية أكدت في آخر تقرير شهري لها تحقق تضخم مرة اخرى بنسبة "٠,٢٪" في شهر تموز من هذا العام سنة ٢٠١٩ قياسيما بما كان عليه في نفس الشهر (تموز) من العام الماضي سنة ٢٠١٨.

وساهم في تحقيق نسبة التضخم (الغلاء) هذا بشكل



في نهاية سنة ٢٠١٨ انخفض حجم (قيمة) النقد المصدر (الدينار) من قبل البنك المركزي الاردني الى (٤٨٠٢) مليون دينار مقابل حجمه في نهاية سنة ٢٠١٧ البالغ (٤٨٣٧) مليون دينار، وبتراجع بحدود (٣٥) مليون دينار وبنسبة هبوط (٠,٧٪) يتحقق للمرة الاولى.

وبعكس ما سبق ارتفع رقم النقد المصدر في الثلث الاول من السنة الحالية سنة ٢٠١٩ من (٤٨٠٢) مليون دينار في بدايتها الى حوالي (٤٩١٧) مليون دينار في نهاية الثلث الاول منها وبيزادة تقارب (١١٥) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (٤,١٪)، وبعض الهبوط والارتفاع يرجع الى الحاجة الى سحب العملة التالفة وطرح الجديدة بدلا منها، الى جانب متطلبات السيولة المطلوبة للنشاط الاقتصادي الكلي من وقت الى آخر.

### وارتفاع ملموس في حجم الاقراض المتعثر

البيانات والارقام الاخيرة المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني تضمنت نسبة ما يعرف بالقروض المتعثرة او غير العاملة من (٤,٢٪) الى (٤,٩٪) من اجمالي الاقراض المصرفي، وهي نسبة عالية في حد ذاتها يفترض ان تؤخذ تداعياتها السلبية والصعبة في الاعتبار والتحسب عند اعادة التقييم وجهود متابعتها، وللمحد من اسبابها خاصة ان بعض الدراسات تشير الى نسبة اعلى للتعثر وايضا نسبة اعلى من المخاطر في بعض الاقراض الكبير وفي اكثر من مصرف ولأكثر من مشروع كبير استنادا الى رهونات عقارية موازية.

رئيس، وضمن عوامل اخرى، بند مجموعة الايجارات بمقدار (٠,٥١ نقطة مئوية)، ومجموعة اللحوم والدواجن بمقدار (٠,٣٥ نقطة مئوية) والحبوب ومنتجاتها بمقدار (٠,١٢ نقطة مئوية) فيما دفع في الاتجاه الآخر انخفاض اسعار النقل ومجموعة المحروقات والسجاير.

وخلال الاشهر السبعة الاولى من هذا العام سنة ٢٠١٩ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم - الغلاء) بمعدل (٠,٥٪) قياسا بنفس الفترة (سبعة اشهر اولي) من السنة السابقة سنة ٢٠١٨.

وساهمت في هذا الارتفاع (المحدود) مجموعة الخضار والفواكه (مجموعة اساسية) بمقدار (٠,٣١ نقطة مئوية) و "الايجارات بمقدار (٠,٢٨ نقطة مئوية) والحبوب ومنتجاتها بمقدار (٠,٢٤ نقطة مئوية).

الملفت للنظر والمثير للتساؤل حدوث ارتفاع ملموس في اسعار الايجارات خلال شهر تموز وطيلة الاشهر السبعة الاولى من سنة ٢٠١٩ رغم انه كان من المرجح حدوث العكس اي حدوث انخفاض في اسعار الايجارات او على الاقل عدم ارتفاعها في ضوء حدوث فائض كبير في الوحدات العقارية التجارية والسكنية المعروضة للبيع او للايجار ولا تجد طلبا موازيا عليها لإشغالها حتى بسعر اقل!!

### النقد المصدر (الدينار) ارتفاع في قيمته بعد انخفاض



# قرار الاحالة على التقاعد لمن تتجاوز خبرتهم الـ ٣٠ عاما والـ ٢٥ عاما يفتح الباب على مصراعيه لمزيد من الشللية والمحسوبية في التوظيف

الاهالي - اربد -

يزال الشارع ملاذا لهم.

فمؤخرا اعلنت وزارة التربية والتعليم وبعض الدوائر الرسمية عن تعيين الآلاف من المعلمين والموظفين وشكلت اسس تعيينهم شكوكا لدى معظم المواطنين كون من بين الاسماء التي تم تعيينها خريجون جدد فيما تم اهمال العديد من العاطلين عن العمل وهضم حقوقهم والاستيلاء على احقيتهم في التعيين.

أما خريجي كليات المجتمع فقد تم تجاهلهم كليا منذ سنين وتتساءل الشابة

منذ بداية تنفيذ وتطبيق القرار الحكومي بإحالة الموظفين القدماء على التقاعد خاصة الذين تتجاوز خدمتهم الـ ٢٠ والـ ٢٥ عاما، استغل المتنفذون هذا القرار وبدأوا بتوسيع صلاحياتهم وبدأت الشللية والواسطة والمحسوبية تتغل وتقدم بامتياز حيث يتم في معظم الدوائر الرسمية ومن الباطن المخفي، احلال بدل من المتقاعدين موظفين جدد ضمن الواسطة والمحسوبية وأما العاطلين عن العمل فلا يواكي لهم ولا

(رهام سعد الدين) لماذا لا يتم اغلاق كليات المجتمع بأكملها، فلا داعي لوجودها ما دام الحكومة ترفض تعيينها وتحرمنا من ذلك، ولماذا يتكبد اهالينا مبالغ مادية كبيرة للانفاق على دراستنا فيها، علما بأن الشابة رهام هي خريجة كلية بنات اربد منذ (١٨) عاما حاسوب ولم يتم تعيينها حتى الآن!!

وحال رهام هو حال العديد من العاطلين عن العامل الذين تحرمهم الشللية والواسطة من العيش بكرامة، فيما

يقول الشاب (احمد سعيد) خريج هندسة زراعية منذ (١٥) عاما انه لم يحصل ايضا على وظيفة رغم ان ديوان الخدمة المدنية قد قام مؤخرا بتوظيف من هم اقل منه بالخبرة، مشيرا الى اين العدالة في ذلك!!

وعليه يطالب المواطنون باجتثاث الفساد من جذوره ومحاربة المسددين والفاستدين والمتنفذين، ومراقبة اداء ديوان الخدمة المدنية ومعاينة كافة المتواطئين على حقوق العاطلين عن العمل!!.

## طلاب وباحات



وللعلم بمستجدات فعاليات وندوات وأنشطة الاتحاد أكاديمية كانت أم رياضية .

٦- إعلان دعمنا التام لأي فريق رياضي أو أكاديمي يصب في مصلحة الطلاب وللرقي بجامعتنا حيث أبدى الدكتور الكفا في دعمه الكامل لأي أفرقة رياضية تحت مظلة الاتحاد للرقى بجامعتنا الحبيبة.

٧- وعد الرئيس بحل مشكلة خريجي كلية القانون بالتواصل مع الجهات المعنية من نقابة المحامين للتنسيق لكي يباشروا بالبدء بالتدريب دون التأخر ٦ أشهر .

٨- إحالة قرار "التقويم الجامعي" لمجلس العمدة لبت فيه بالأيام القادمة، الذي يعني فيه تغيير جدول مواعيد الإمتحانات بداية بالإمتحان الأول ونهاية بالإمتحان النهائي ليكون الفاصل الزمني بين كل إمتحان مناسب تماما لأوضاع ومقدرات الطلبة.

٩- إحالة قرار "إلحاق جدول الإمتحانات مع جدول المواد للفصل الدراسي" لمجلس العمدة لبت فيه .

١٠- بالإضافة إلى ذلك ترتيب إجتماع شهري كل يوم أحد مع الاتحاد للوقوف على مطالب الطلبة وإيجاد الحلول الممكنة بأسرع وقت.

واكد رئيس اتحاد الطلبة اعتزازه بجهود طلبة الجامعة ووقفهم الى جانب الاتحاد قائلاً: (كُنْتُمْ حاضرين إذ شُرِّعَتْ أمامكم أبواب الاقتراع ومارستُم حَقَّكم بالانتخاب وصُنِعَ القرار واختيار المستقبل.. وها هو المستقبل.. مارسنا حقوقنا ومطالبنا الشرعية بديمقراطية واليوم نقطف ثمار تكاتفنا والتحامنا بأصعب الظروف.. نهدى هذا الإنجاز للشارع الطلابي العظيم، مارسنا حقوقنا الجامعية بكل ديمقراطية بمنهجية نظامية تحترم .

في مصلحة أحد، المكتبة عنوان ومكان للبحث والدراسة على مستوى الأردن، وتتميز بدوامها المستمر واستقبالها للطلبة حتى ساعات المساء .

حتى ومع انتهاء الفصل الصيفي، مطالبين ادارة المكتبة بالتراجع عن هذا القرار وابقاء الدوام على حاله، لما في ذلك خدمة لطلبة الكليات الطبية، وللباحثين وللمتفهمين من خدماتها الورقية والإلكترونية

٤- اكد اتحاد طلبة جامعة اليرموك استجابة ادارة الجامعة لمطالبه السابقة بعد التهديد باجراءات تصعيدية لعدم الاستجابة لمطالب الاتحاد، واكد انه تم عقد اجتماع تعهدت فيه رئاسة الجامعة بالاستجابة للمطالب التالية:

١- التأكيد على المطالب التي نشرناها في البيان السابق والتي تتضمن:

× فتح بوابة الفنون .

× تغيير مكان التخرج إلى الملعب بداية من تخريج الفوج الصيفي .

× إستثناءات الدفع المسبق للحالات الإنسانية.

٢- توجيهات رئيس الجامعة لمدير الصيانة بالإستجابة بالسرعة القصوى لقرارات الصيانة على مستوى الكليات كاملة، وخصوصاً للجامعة بشكل عام (المرافق الخارجية).

٣- السماح للخريجين لمن رسبوا على فصل التخرج بمواد إستدراكية مثل "إنجليزي ٩٩" بتقديم إمتحان تكميلي من باب إتاحة فرصة لخريجينا .

٤- توجيه الرئيس بالكامل الى عمداء الكليات ورؤساء الأقسام بالتعاون التام مع ممثلين الطلبة بخصوص مشاكل التسجيل وخصوصاً فتح الشعب وإغلاقها .

٥- إطلاق قريباً تطبيق لإتحاد الطلبة ليكون منصة رسمية للتواصل بين الطلاب وأعضاء الإتحاد وتقديم الإقتراحات والوقوف السريع على مطالب الطلبة والإستجابة لهم بأسرع وقت

المسار الثانوي الشامل الأكاديمي و ٤٩,٩ بالمئة في المسار الثانوي الشامل المهني.

وأوضحت أن نسبة النجاح في الدورة التكميلية بلغت ٥٢,٤ بالمئة، وواقع ٥٥,٥ بالمئة في المسار الثانوي الأكاديمي، و ٢٩,٢ بالمئة في المسار الثانوي الشامل المهني.

وأكدت أن عدد المتقدمين للدورة التكميلية بلغ ٩٢٤٥٠ طالبا وطالبة حصل منهم على الحد الأدنى من متطلبات النجاح ٤٩٤١٠ طالبا وطالبة.

وبنيت الوزارة أن ٢٦٤٢٤ طالبا وطالبة تقدموا للامتحان التكميلي لغايات رفع المعدل، استفاد منهم ٢٨٤٧٤ بنسبة ٧٨,٢ بالمئة، فيما تقدم ٥٦٠٢٦ للدورة لغايات استكمال متطلبات النجاح نجح منهم ١٢٩٨٦ طالبا وطالبة بنسبة ٢٣,٢ بالمئة

٢- اشكى طلبة كلية اللغات الأجنبية في الجامعة الاردنية، من اكتظاظ القاعات التي تضم أعدادا هائلة من الطلاب تفوق سعة قاعاتها التي لا يتم تجهيز أي منها، إلى جانب النقص الملموس بالكادر التدريسي الذي يستدعي استقطاب الدكاترة الأجانب من الدول التي تدرس لغاتها وبالتالي يؤدي إلى تأخير الطالب ببعض المواد، اضافة الى سوء البنية التحتية المتهالكة التي تحتاج إلى صيانة، والمرافق الصحية غير الصالحة للاستعمال، وافتقاد الكلية لأماكن جلوس أو انتظار فعلى خلاف المنطق يُمنع الطلاب من ارتياد مركز اللغات والجلوس في الكلية تنفيذا لقرارات تصدر بين يوم وليلة دون اخذ مصلحة الطلبة بعين الاعتبار.

وفي سياق اخر استغرب الطلبة قرار المكتبة الرئيسية بتخفيض دوامها في الأيام العادية حتى الساعة السادسة مساءً بدلا من العاشرة وفي يوم السبت حتى الساعة الثالثة عصرا.

مؤكدين ان هذه القرارات التي لا تصب

١- أعلن طلبة طب أردنيين دارسين في الجامعات السودانية، عزمهم استئناف اعتصامهم المفتوح أمام مبنى وزارة التعليم العالي، وذلك بعد منعهم من الوصول إلى مكتب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني لدى مراجعتهم الوزارة من أجل الاحتجاج على عدم قبولهم في الجامعات الأردنية ضمن البرنامج العادي أو مقابل "نصف رسوم الموازي".

واكد الطلبة إنهم قاموا بفض الاعتصام السابق بعد حضور النائب معتر ابوorman والذي تعهد بمقابلة مجالس أمناء الجامعات من أجل ضمان موافقتهم على توصية مجلس التعليم العالي بقبول طلبة الطب على أساس رسوم "نصف البرنامج الموازي".

وأضافوا إن (٢٨٢) طالبا من العائدين من السودان قد سجلوا الكترونيا لاستكمال دراستهم في المملكة من اصل عدد طلبة الطب الأردنيين المنتهين بالجامعات السودانية وهو (٤٤٥) طالبا وطالبة، معتبرين قرار الجامعات برفض توصية مجلس التعليم العالي انقلابا على اتفاق الطلبة مع الوزارة.

وطالبوا بمعاملتهم بذات الأسس التي جرى التعامل فيها مع الطلبة الأردنيين العائدين من اليمن لدى اندلاع الأزمة اليمنية

٢- نشرت وزارة التربية والتعليم السبت النتائج التفصيلية للدورة التكميلية لامتحان الثانوية العامة "التوجيهي" لعام ٢٠١٩.

وكانت قد أعلنت الوزارة صباح السبت نتائج الدورة التكميلية لامتحان الثانوية العامة "التوجيهي".

وقالت الوزارة إن نتائج الدورة التكميلية رفعت نسبة النجاح للامتحان العام لشهادة الدراسة الثانوية العامة عام ٢٠١٩ الى ٦٠,٦ بالمئة، بحيث بلغت النسبة ٦١,٦ بالمئة في



# لماذا لم تعد الزراعة في



هذه المؤسسات المتخصصة، التي احتكرت أنشطة معينة في السوق وتخصصت في بعض أنشطة الاقتراض والإقراض. بالتالي «حلّ التجار (...) محل مؤسسة التسويق التي جرى إلغاؤها، في توفير البذور والأسمدة ورأس المال لفقراء المزارعين، بتكلفة أعلى بكثير». كل هذه التحولات ساهمت في التضيق أكثر على المزارعين، الذين أخفق الكثير منهم في سداد المبالغ المتراكمة عليهم، خاصة أثناء فترات الجفاف في التسعينيات، لتصادر محاصيل البعض، وتصادر أراضي قلة منهم. ومع ارتفاع تكلفة الإنتاج مقابل نسبة الربح، باتت الزراعة غير مجدية مادياً بالنسبة للكثير من المزارعين، ليعزف أهل الريف تدريجياً عن الزراعة، وتصبح الشركات التي تمتلك رأس المال اللازم وآليات التوزيع والتسويق هي وحدها القادرة على استدامة عملها في القطاع، خاصة مع دخول العمالة المهاجرة.

إلى جانب ذلك، فقد وجهت الدولة جهودها منذ السبعينيات نحو توظيف أبناء الريف في مؤسساتها. بدأ أبناء الريف بهجرة الأرض لصالح الوظيفة الحكومية عن طريق ديوان الخدمة المدنية، وزاد عدد الساعيين لها واتجهوا للدراسة الجامعية بتخصصات تمكنهم من ذلك. وتبعاً لإحصاءات ديوان الخدمة المدنية، فإن نسبة الذين يتم تعيينهم إلى نسبة المتقدمين لطلب الوظيفة قلت بشكل واضح عاماً بعد عام، في مؤشر على تحول شكل الاقتصاد من إنتاجي إلى خدمي، وتراجع أبناء الريف إما للالتحاق بالجيش أو الوظيفة في القطاعات الحكومية.

الزراعي تبعاً لمشكلات القطاع محلياً، وأهمها تقلب المواسم المطرية بين القلة والكثرة وتأثر هذا القطاع بهذه التقلبات كون الأردن شحيح بالمصادر المائية، وقلة الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لطبيعة الأرض نفسها، وتأثر الأسواق الخارجية بالتقلبات السياسية، خاصة حرب الخليج الأولى والثانية، الأمر الذي تسبب بإغلاق هذه الأسواق أمام المنتج الزراعي الأردني.

لكن هذا الوضع تغير في النصف الثاني من التسعينيات، حيث بدأ الأردن فعلياً بتطبيق هذه التوجيهات، «وكان أولها قرار حكومي يقضي برفع رسوم المياه وإلغاء جزئي لدعم أعلاف المواشي والبذور وتخلي الحكومة عن دورها في التسويق بإغلاق مؤسسة التسويق الزراعي، مما أدى لأزمة كبيرة في الريف ككل».

صعّبت هذه القرارات تأمين بعض أهم مدخلات إنتاج القطاع الزراعي، أي الماء والبذور، إضافة إلى الأعلاف، بحيث أصبحت كلفتها مرتفعة على صاحب الأرض. والأمر الأكثر تأثيراً كان انتقال وظيفة التسويق من الحكومة للفلاح نفسه الذي لا يمتلك مهارات التسويق والدعاية، مما ألجأ لتجار معروفين باسم الوسطاء في القطاع الزراعي، وهم مجموعة من المستثمرين الذين يديرون شركات للمنتجات الزراعية. هذه القرارات أدت لحصول تغير جوهري أحال العمل في الزراعة من عمل ينخرط فيه بشكل رئيسي صاحب الأرض نفسه، من خلال مزارعين أردنيين من أفراد عائلته أو يعملون معه بالأجرة، إلى عمل تنخرط فيه بشكل رئيسي الشركات الخاصة وتتكفل به العمالة المهاجرة.

فضلاً عن تقليص الدعم على المدخلات، وتحويل مسؤولية التسويق للمزارع أو الشركة الزراعية، فقد قلصت الحكومة الامتيازات التي وفرتها المؤسسات الائتمانية المختصة بالزراعة، التي سبق أن أتاحت لصغار المزارعين الوصول إلى ائتمان رخيص ومدعوم. كان ذلك بتشجيع من البنك الدولي الذي دعا إلى تحرير أسعار المنتجات الزراعية والتسويق التجاري، معتبراً أن هذه السياسات كانت ضرورية للتغلب على بعض التشوهات التي مثلتها

فرض عمل لحوالي نصف القوى العاملة في الخمسينيات، وحوالي ٣٥٪ من القوى العاملة في مطلع الستينيات. وحتى مطلع التسعينيات، كانت الحكومة تتكفل بتقديم البذور المدعومة، وتؤمن المياه بتكلفة مناسبة للمزارعين، حيث أن المياه كانت تتلقى الدعم الحكومي. والأهم أن الدولة كانت تحمي المنتج المحلي بفرضها جمارك على المنتجات المستوردة، مما مكّن المزارع من تسويق منتجاته في الأسواق المحلية، وتصديرها بمساعدة الحكومة.

تجلت هذه المساعدة في تأسيس مؤسسة التسويق الزراعي عام ١٩٨٧، نظراً لحاجة القطاع لمؤسسة تنظم توزيع وتسويق منتجاته، وأصبحت هذه المؤسسة رسمياً مسؤولة عن «وضع السياسات التسويقية الخاصة بالمنتجات الزراعية داخل المملكة وخارجها»، وورثت صلاحيات مؤسسات حكومية سابقة اقتصت بالتسويق الزراعي. وبحسب قانون مؤسسة التسويق الزراعي لعام ١٩٨٧، فقد شملت مسؤوليات المؤسسة «وضع الخطط الخاصة بتصدير واستيراد المنتجات الزراعية ومراقبة تنفيذها»، و«تحديد أصناف وكميات المنتجات الزراعية المسموح بتصديرها أو استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد»، و«وضع المواصفات الواجب توفرها في المنتجات الزراعية المصدرة أو المستوردة أو المعروضة للبيع في الأسواق المحلية ومتابعة التقيد بتلك المواصفات»، و«المشاركة في إجراءات تحديد أسعار المنتجات الزراعية»، و«إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية في داخل المملكة وخارجها بقصد تنظيم العملية التسويقية وتطويرها».

كانت هذه السياسات متناقضة مع توصيات صندوق النقد الدولي في تقليص الدعم الذي اعتبره تمييزاً في الإنفاق العام وليس من مهام الحكومة، وطالب الأردن برفع الدعم عن البذور والمبيدات والأسمدة. كما كانت متناقضة مع توصيات البنك الدولي الذي اعتبر وجود مؤسسة التسويق الزراعي «تشوهاً اقتصادياً». ظلت الحكومة حتى منتصف التسعينيات متحفظة في تعاملها مع صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا القطاع. إذ ظلت تقييم الوضع

**الاهالي - تتوجه هيئة تحرير الاهالي بالتجربة والتقدير للقائمين على موقع حبر، نظراً لتركيز اهتمامهم على أشد القضايا الوطنية الاقتصادية والسياسية تأثيراً. إذ قلما ما نقرأ أو نسمع عن اهتمام ذوي الشأن الثقافيين بالمسألة الزراعية في الأردن والتغيرات الكبرى السلبية التي أحدثتها السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي على واقع ومصير الزراعة في الأردن. للأهمية تقوم الاهالي بنشر هذا المقال.**

**”ليلي العجايب - عن موقع حبر.**

منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن، يشهد قطاع الزراعة في الأردن تحولاً من شكل إنتاجي يعتمد على تدخل الحكومة في آلية إنتاج القطاع، إلى شكل آخر ترفع فيه يدها عنه إلا فيما يخص عملية الإشراف والتنظيم إلى حد معين. هذه التحولات شملت جوانب مؤثرة بشكل مباشر على معيشة وعمل المزارعين، وإنتاجية القطاع الزراعي بشكل عام.

لكن هذا التحول لم يجر بسبب تغير أولويات الحكومة بشكل ذاتي، بل جاء في سياق برامج التصحيح الهيكلي التي بنيت على أساس توجيهات صندوق النقد الدولي، والتي لم تتوافق مع الواقع في كثير من الدول النامية، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى «تأثيرات عكسية على برامج الاستثمار، بما يهدد إمكانيات الإنتاج في المستقبل»، بحسب للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. [١]

لذا، سيحاول هذا المقال استعراض هذا التحول في قطاع الزراعة والأثر الكبير لعلاقة الأردن بصندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى، وللافتتاح الاقتصادي بشكل عام، على سير هذا التحول.

**تقليص الدعم، وتحولات العمالة الزراعية**

خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، تعاملت الحكومة مع القطاع الزراعي بوصفه أحد الموارد الرئيسية للاقتصاد الوطني، وكان هدفها تنمية هذا القطاع وتطويره. حيث أشارت في «خطة السنوات السبع ١٩٦٤-١٩٧١»، إلى أن الزراعة كانت تؤمن





# الأردن قطاعًا إنتاجيًا؟



هذا التزايد في التوجه نحو الوظيفة عبر التعليم الجامعي، ساهم في ظهور مشكلة جديدة وهي تقسيم ملكية الأرض التي لجأ أصحابها إلى بيعها بغية إلحاق أبنائهم بالجامعات. فتفتت الملكيات الزراعية حولها إلى وحدات إنتاج صغيرة تصبح الزراعة فيها غير مجدية اقتصاديًا. كما ساهم في ذلك سماح الحكومة بتقسيم الملكيات خارج حدود البلديات إلى مساحات صغيرة. حيث تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن عدد الملكيات الزراعية الصغيرة من فئة عشرة دونمات فأقل ازداد بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٧ بنحو ١٨٢٪.

## الخصخصة في القطاع الزراعي

يقول، أسامة الدردور، وهو أحد ملاك الأرض في لواء الرمثا في شمال الأردن: «صار صاحب الأرض يضمنها لباكستانيين أو أي حدا من جنسية ثانية، عشان ما يتحمل تكلفة زرعها وسقايتها وخسارتها، وشو سعر الضمان؟! ولا إشي، ١٠٠ ليرة بالسنة، إن طارت». إذ لم يكن للمزارع مخرج سوى تضمين الأرض بأسعار زهيدة لهذه لشركات المنتجات الزراعية أو لعمال مهاجرين تمولهم هذه الشركات عبر إقراض مشروط بأن يزرعوا الأرض ومن ثم يتجهوا بما تنتجه إلى الأسواق المركزية، وهي مساحات تقوم البلديات بتأجيرها في مناطق محددة لشركات خاصة. تنقسم هذه المساحات لوحدات محددة، كل وحدة تابعة للشركة التي استأجرتها، ويأتي المزارع ليلتحق بالمساحة الخاصة بالشركة التي تعاقدها معها بداية الموسم، إن كان قد تعاقده مع شركة، ويعرض

منتجاته الزراعية فيها ليتم تسويقها إما للتصدير أو للأسواق والمحال التجارية في محافظات المملكة. ويذكر بعض المزارعين الباكستانيين في سوق الرمثا بأنهم ملزمون بالبيع للشركة نفسها التي اتفقوا معها منذ البداية، فلا يستطيعون البيع لغيرها وتسديد القرض، بموجب عقد يبرم بينهم منذ بداية الموسم.

ونتيجة لهذه الآلية، يتحمل المزارعون في الغالب تكلفة الإنتاج، من تأمين البذور، ومياه الري، والأسمدة، والمبيدات، والنقل. ومن ثم تقوم هذه الشركات بعمليات التسويق، وجلبه قائم على التصدير للأسواق الخارجية. بالتالي، أصبحت الشركات هي المتحكمة إلى حد كبير بأدوات الإنتاج والتسويق في الأسواق المركزية.

ما سبق يفسر ارتفاع نسبة تصدير المنتجات الزراعية، وجلها من محاصيل الخضار والفواكه. هذه النسبة الكبيرة لا تعود على الدولة أو صاحب الأرض بنفع مكافئ لها، فنصيب الدولة من هذه العملية هو فقط إيجار المساحات التي تتم عليها عمليات البيع والشراء لأصحاب الشركات، ونسبة مقتطعة من المزارعين الأجانب بعد البيع، والضرائب. أما نصيب صاحب الأرض فهو المقابل الذي تدفعه الشركات بهدف ضمان الأرض. وهذا ما يفسر التراجع في نسبة مشاركة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الأردني ككل، لتصل ٤,٥٪ عام ٢٠١٨.

ومع مطلع الألفية، استكمل استدخال القطاع في نظام اقتصادي يعتمد على نظرية السوق الحر، والمنافسة التجارية، بعد توقيع الأردن على اتفاقية «الشراكة التجارية للتجارة الزراعية» أو ما يعرف باتفاقية التجارة الحرة مع مجموعة الاتحاد الأوروبي، تبعًا لتوجيهات الصندوق عام ١٩٩٧، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ٢٠٠٢. نصت الاتفاقية على تعديل أو إزالة عدد من القيود الجمركية وغير الجمركية، من بينها «إلغاء القيود الكمية على المستوردات والتدابير التي لها أثر مماثل على التجارة بين المجموعة والأردن»، وعدم استحداث قيود جديدة، و«عدم تطبيق المجموعة والأردن بينهما رسومًا جمركية أو رسوم لها أثر مماثل،

أو قيود كمية أو تدابير لها أثر مماثل على الصادرات» وبرغم استفادة الأردن في هذه الاتفاقية من فرص تصدير أكبر لمنتجات زراعية معفاة من الجمارك، إلا أنها لا تقوم كدولة بهذا التصدير كما كانت سابقًا، بل هو تصدير تحكمه الشركات الخاصة كما أسلفنا. وسمحت الاتفاقية بفتح السوق أمام منتجات الدول الأخرى لدخول الأردن أيضًا بإعفاءات جمركية كبيرة تنافس ما تبقى من المنتجات الزراعية التي تذهب إلى الأسواق العادية، وهي تقريبًا المنفذ الوحيد للمزارع الأردني غير المتمكن من تسويق منتجاته للمحال التجارية أو الأسواق الكبرى بشكل ينافس فيه تسويق الشركات الاستثمارية. وهذا يفسر تفاوت الأسعار بين المنتجات الزراعية في المملكة، وتتجلى فيه أزمة ما يسمى بالوسطاء، فهم يشترون من المزارع الأردني أو المهاجر ثم يبيعون للمحال والأسواق الكبرى مما يزيد من سعر المنتج بفعل حلقة الوصل، ويبخس من نسبة الربح للمزارع الأردني الذي يخسر في هذه العملية أكثر مما يربح.

وبحسب وزير الزراعة السابق، مصطفى قرنفة، فقد كان تأثير خصخصة القطاع الزراعي واضحًا على دور وزارته في الإنتاج في هذا القطاع. فقد تضاءلت تدريجيًا الخدمات والسلع الكثيرة التي كانت الوزارة تقدمها للمزارعين دون أجر أو بأسعار زهيدة، وتطور بها الأمر إلى أن بدأت الوزارة بالتدريج بالتخلص من هذه المهمة لتوكلها للقطاع الخاص. والمفارقة هي أن بعد سنوات على هذا الانسحاب الحكومي من القطاع، عادت وزارة الزراعة لدراسة إعادة إنشاء مؤسسة للتسويق الزراعي، بالتشارك مع القطاع الخاص هذه المرة، «لمواجهة التحديات التي تواجه العملية التسويقية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني»، كما جاء في لقاء عقده وزير الزراعة السابق خالد الحنيفات أواخر عام ٢٠١٦.

## خاتمة

عبر تطبيق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين الداعية لتحرير السوق الزراعي ورفع أشكال مختلفة من الدعم الحكومي لهذا

القطاع، تكون الحكومات الأردنية قد أضرت بقطاع منتج يؤمن احتياجات الأردنيين من الغذاء، ويؤمن العمل لسكان محافظات كاملة، بمستوى معيشي جيد، وأنتجت نسب بطالة عالية تتكرر لها الآن، بإلقاء اللوم على العاطلين بأنهم غير مؤهلين لدخول سوق العمل، أو بأنهم مستكفون عنه، وأنتجت مشكلة فقر في محافظات كانت قادرة على تأمين حاجاتها الأساسية.

ما تزال الحكومة تهمش قطاع الزراعة في تعريفها للنمو الاقتصادي، انطلاقًا من تصور مفاده أن القطاع بات محدودًا في تأثيره على الاقتصاد أو قدرته على النهوض به، وتعتمد في تقديراتها للمؤشرات الاقتصادية الأساسية «على الإصدارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرها من الجهات الدولية»، كما تبلغنا دائرة الإحصاءات العامة. بل حتى القرارات المؤثرة بشكل مباشر على القطاع ومزارعيه باتت متعلقة بالصندوق، كما أوضح رئيس الوزراء الأسبق هاني الملقى عندما التقى المزارعين الذين لجأوا للإضراب رفضًا لقرار فرض ضريبة على مدخلات الإنتاج الزراعي، فرد عليهم بأن الحكومة لن تتراجع عن القرار «حتى يتم التشاور مع صندوق النقد الدولي».

بالمحصلة، فإن التراجع في قطاع الزراعة لم يكن نتيجة طبيعية لتطور في قطاعات أخرى، بل تهميشه لحساب مغامرات هيكلية غير مضمونة النتائج. وكما يقول الباحث فهمي الكتوت:

بدلاً من البحث الجدي في كيفية معالجة مشاكل هذا القطاع الحيوي، وتأمين مستلزمات تطوره بدعم المزارعين وتشجيعهم على إنشاء جمعيات إنتاجية واستهلاكية تحل مكان الوسطاء، وإنشاء جمعيات تملك الأجهزة والمعدات الزراعية الحديثة؛ لتقديم خدمات للمزارعين بأسعار مناسبة، وتأمين التقاوي والبذار المحسنة والأسمدة؛ بدلاً من ذلك، أسهمت السياسات الرسمية في تخريب بنية الإنتاج الزراعي، باجتذاب أبناء الريف للوظيفة الحكومية الأمر الذي أدى إلى إهمال الإنتاج الزراعي، وتعميق التشوهات الهيكلية للاقتصاد الوطني.



# مياه الري واثرها على الامن الغذائي بوادي الاردن نقابه المهندسين الزراعيين

- وبعد تقديم اوراق العمل المقدمه والحوار والنقاش حولها خلصت الورشه الى التوصيات التاليه:
- اعاده النظر باتفاقية المياه الاقليمييه وتشكيل لجنة من الدول الاقليمييه لتوزيع المياه
- توجيه التنمية والبنية التحتية باتجاه الاغوار للمحافظة على الزراعة الممتده
- المحافظه على الوحدات الزراعيه وعدم تفتيتها بين الورثه والمحافظة على الملكيه
- الابقاء على اسعار المياه العذبه والمعالجه وصيانته المنشآت الزراعيه والمائيه من قبل السلطات المعنيه
- ايجاد حلول لخسائر المزارعين المرتفعه جدا
- تخفيض تكاليف التشغيل والصيانه والطاقيه البديله
- رفع كفاءه الري وتقليل الهدر والنفقات
- دعم التصدير واعاده النظر بالخدمات المقدمه للمزارع
- تحديد المحاصيل التي تزرع في وادي الاردن ودراسه احتياجاتها من المياه وتحديد الاسعار
- ضروره الاستعداد للمياه التي ستزداد بنسبه عاليه في المرحله القادمه بعد تحديث محطه الخربه السمرا
- المحافظه على صحه الانسان وصحه النبات من الرواسب والملوحه والتلوث

**الاهالي - مروان حجازي /** اقامت شعبه الموارد المائيه والبيئه في نقابه المهندسين الزراعيين بالتعاون مع القطاع الخاص ورشه عمل حول مياه الري واثرها على الامن الغذائي بوادي الاردن وبحضور مميز من المختصين والمهتمين بهذا الشأن ودارت الحوارات حول المحاور التاليه:

- 1 / واقع مياه الري بوادي الاردن ومشاكلها من وجهه نظر المزارع والمستهلك
- 2 المصادر والتشريعات الناظمه لتوزيع مياه الري
- 3 رفع تكلفه مياه الري وتأثيرها على المزارع
- 4 الحلول والمقترحات لرفع كفاءه انتاجيه مياه الري

## جاء النهج الاقتصادي القائم على الاقتراض ارتفاعات في معدلات الفقر والبطالة وانخفاض النمو

- عن المحروقات وصولا لرفع الدعم عن الخبز ورفع فاتوره الكهرباء وتوسعات اضافية على ضريبة المبيعات لتشمل كافة السلع بما فيها السلع الاساسية ليتحمل العبء الاكبر منها ذوي الدخل المحدود والعاملين باجر جراء ارتفاع الاسعار وثبات الاجور وما ترتب عليه من انخفاض نسه النمو والتي كانت تزيد عن نسبة ٦٪ قبل برنامج التصحيح في بداية العام ٢٠١٠ لتصل الى ما نسبته ٢٪ والمراوحة عند هذه النسبة برغم الاجراءات الماليه القاسية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لترتفع نسبة الفقر بنسبة اعلى من ٢٠٪ بحسب الاحصاءات العامه والتي تحتسب خط الفقر حسب الانفاق والدخل دون الاخذ بالحسبان نسبة الاقتراض حيث ارتفعت مديونية الافراد الى دخلهم من نسبة ٦٥,٥٪ في العام ٢٠١٣ الى ما يقارب ٦٩,٥٪ في العام ٢٠١٦ وانخفاض النسبة الى ما يقارب ٦٧٪ في العام ٢٠١٨ تدل على ضعف الطلب الكلي على السلع، وان نسبة المقترضين تشكل ما نسبته ١٦,٦٪ نسبة الى عدد السكان فإن هذه النسبة توازي ما نسبته ٤٥٪ من قوة التشغيل التي تشكل ما نسبته ٢٨٪ اضافة الى ذلك بالاستناد الى بيانات الضمان الاجتماعي ان نسبة من يتقاضون رواتب اقل من ٥٠٠ دينار شهريا اي ما يعادل ١٠٠ دينار للفرد المحتسب عليه خط الفقر يشكلون ما نسبته ٦٤٪ منهم يتقاضون رواتب اقل من ٣٠٠ دينار يشكل ما نسبته ٢٤٪ يقابله ارتفاع في اسعار السلع.
- الحكومة ستتجه الى الاقتراض لمعالجة الازمة الماليه تؤكد المعطيات الماليه ان السياسة الحكوميه هي المسؤولة
- خاص / تشير المعطيات الاقتصادية الى ارتفاعات متواليه في معدلات الفقر والبطالة طيلة العقد الفائت لترتفع من نسبة ١٤٪ و ١٢٪ في العام ٢٠١٠ الى ما نسبة ٢٠٪ ١٩,٦٪ على التوالي برغم المتغيرات على الاقتصاد الكلي حيث نما الناتج المحلي من حوالي ٦ مليار دينار في نهاية ٢٠١٠ ليصل الى ما يقارب ٢٨,٧ مليار دينار يقابله ارتفاع في معدلات نمو السكان من حوالي خمسة ملايين نسمة الى حوالي ١٠ مليون نسمة زيادات طبيعيه او تداعيات ظروف اقليمييه ليتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي جراء السياسات الحكوميه التي ترافقت مع برنامج التصحيح المالي الذي اتخذته الحكومات المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي والتي نتج عنها ارتفاع اجمالي الايرادات والمنح لترتفع الايرادات العامه الى ما نسبته ٥٩٪ لترتفع الايرادات المحليه والتي هي في صلب الاجراءات الماليه بنسبة ٩١٪ حيث كانت ٥,٤ مليار دينار لتصل حسب ما هو متوقع الى حوالي ٨ مليار دينار مع ان هذه الاجراءات لم تسهم في انخفاض نسبة المديونية بل اسهمت في ارتفاعها من ما نسبته ٨٧٪ من الناتج المحلي لتصل الى ما يقارب ٩٦٪ لتفاقم من المشكلات المترتبة على خدمة الدين العام تستنزف نسبة كبيرة من الموارد السنويه للموازنة العامه سنويا مما فاقم من الازمات الاقتصادية وجعلها سببا لتأخيرات المراجعة من صندوق النقد الدولي وتدخله بدفع الحكومة باتخاذ اجراءات ماليه متتابعة ابتداء بالتوسعة الضريبية في الضرائب غير المباشرة من ضريبة مبيعات ورسوم اضافية على الخدمات الى رفع الدعم
- عن تأخير المراجعة مع النقد الدولي جراء الانفلات في الاتفاق بعدما ارتفعت الايرادات الضريبية بما نسبته ٧٢٪ او ما قيمته ٥,٢ مليار دينار وزيادة الايرادات المحليه بما نسبته ٩١٪ او ما قيمته ٨ مليار جراء رفع الرسوم والضرائب غير المباشرة فيشير التقرير الذي اعدته صحيفة الغد حول ارقام الموازنات المركزيه ما بين ٢٠١١ - ٢٠١٩ ان الحكومة اتخذت ٦٠ قرارا خلال ثماني سنوات تتعلق برفع الاسعار لترفع من النفقات بما نسبته ٤٠٪ تشكل النفقات الرأسمالية المولدة لفرص العمل والموجهة لتحسين البنية التحتية ما نسبته ٨٪ وانتهاج الحكومه نفس النهج بالانفلات في الانفاق أضعف الطلب الكلي على السلع لترفع نسبة التضخم جراء الانكماش مما ادى الى انخفاض الايرادات الضريبية الى ما نسبته ٢,٥٪ خلال الستة اشهر من حكومة الرزاز برغم التوسعة في ضريبة الدخل حيث بلغت الايرادات الضريبية في النصف الاول من العام الحالي ٢,١٧٤ مليار دينار مقارنة مع كانت عليه ٢,٢٥٣ مليار دينار في الفترة نفسها من العام ٢٠١٨ ويعلق الخبراء بأن الحكومة ستلجأ لتعويض نقص الايرادات في ظل محدودية الانتاج بالرجوع الى الدين العام الذي يقترب بما يقارب ٢٩ مليار دينار لان لجوء الحكومة الى سياسة رفع الضرائب والرسوم على السلع والخدمات اثبتت فشلها في ظل ظروف اقتصادية تتسم بتراجع الطلب العام مما خفض من نسبة الاستثمار بنسبة ٦,٦٪ وهذا يتطلب مراجعة اقتصادية شاملة تستند على قاعدة بيان حول العمل والعمال.

## تونس تصنع الرؤساء

مختصة وخبراء في مجال التواصل، إلى جانب عوامل ذاتية وملابساتها لها علاقة بالظرف والسياسي، وبالموهبة والموروث والثقافة أيضا.

قطعا توجد موازين قوى تتدخل لصالح هذا المرشح أو ذاك. فالذي وراءه حزب قوي وممتد سيجعله يتمتع بماكينة انتخابية رهيبه، كما

سيجد تحت تصرفه شبكات مالية والكترونية قوية وفعالة، مقابل آخرين يتحركون داخل حدود ضيقة؛ لا يتمتعون بالمساندة الكافية في حملة

رئاسية صعبة. فحركة النهضة كانت تتعت من قبل بكونها صانعة الرؤساء بسبب قاعدتها الانتخابية الواسعة، أما اليوم فقد انتهى هذا الدور، وأصبحت تعمل لحسابها الخاص بعد

أن قررت خوض الانتخابات الرئاسية. مع أهمية الأحزاب واللوبيات التي أصبح لها دور كبير في تونس، هناك

مرشحون عاديون، ليس لهم انتماء حزبي معروف، ولا يملكون تجارب سياسية بارزة أو حتى بسيطة، مع ذلك قفزت أسماؤهم عاليا لتصدر

نتائج استطلاعات الرأي. وفي المقابل، يلاحظ أن يوسف الشاهد الذي بقي رئيسا للحكومة طيلة السنوات الثلاث

الأخيرة، يواجه صعوبات شتى حتى يعود إلى مقدمة السلم بعد انهياره الأخير في بورصة المرشحين، وهو ما جعله يردد أنه قد يقدم ثمنا قاسيا

بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها، ويعتقد بأنها ستؤتي أكلها خلال السنة القادمة.

بعد أسبوعين سيكتشف التونسيون رؤسهم المقبل.. إذ لا أحد الآن قادر على معرفة علم الغيب.. تحيا الديمقراطية التونسية.

لا يعني ذلك أن الاختيارات الكبرى فقدت قيمتها لدى التونسيين، وإنما القصد أن موقف الكثير منهم سيبقى محكوما إلى حد ما بالانطباع الذي سيستقر لديهم حول كل مرشح،

والصورة التي ستتشكل عندهم في آخر لحظة حول هذا الشخص أو ذاك.

من هنا تأتي أهمية الصورة التي سيسهم الإعلام في نحتها، والتي سيظهر بها المترشح طريقته في الحديث، ومدى احترامه لعقول



مستمعيه، ومدى قدرته على الإجابة بوضوح عن أسئلة الإعلاميين، وإلى أي حد يستطيع تجنب الوقوع في مطبات الخصوم.

للمظهر الخارجي دور كبير في فرض الحضور الشخصي للمترشح، خاصة خلال المشاركات التلفزيونية. هناك وجوه تريح المشاهد وأخرى

توتره وتستفزه، كما أن للابتسامة الطبيعية وقعا خاصا يمكنها من أن تولد التعاطف مع صاحبها. للذكاء

الفطري وقعه الخاص على الغالبية، أيضا سرعة البديهة عنده تفتح الأبواب الموصدة أمامه. باختصار، الرئيس صورة تصنعها أجهزة

فهم يتحدثون كثيرا ويعملون قليلا، فضلا عن أن ممارسة بعضهم تأتي خلافا لما يقولون. وهذه معضلة ضخمة تواجه الشعوب التي تريد أن تحكم نفسها بنفسها.

الشعب مثل الفتاة الحاملة، تصدق في البداية كل ما يقال لها ممن يتقدم للفرز بها، لكن ما أن يحصل القرب ويمر الاختبار حتى تصاب بخيبة

قاسية، وتكتشف أن الذي ارتبطت به ليس هو نفس الشخص الذي فرش لها الطريق وردا وحول ليلها إلى نهار

مضيء. لهذا تراها في المرة التالية تصبح أكثر شكًا، لا تصدق ما يقال لها؛ لأن المرء الناضج لا يلدغ مرتين،

فما بالك الذي لدغ مرات عديدة. واضح من خلال الحوارات التي سجلت مع الكثير منهم؛ أن معظم المرشحين أعطوا الأولوية لمضمون

الخطاب وشعاراته، وتم التركيز على مسائل مطروحة، سواء تعلق بصلاحيات رئيس الدولة أو غيرها من المسائل والملفات التي تكون من

مشمولات رئيس الحكومة. لكن لو تم توجيه الكاميرا نحو الجمهور في محاولة للغوص في أعماقه، لتبين أن

مضمون الخطاب السياسي لا يعنيه كثيرا بسبب الشكوك التي تسكنه.

الجميع يطلبون ود المواطن، ويحاولون كسب ثقته من خلال عشرات الوعود التي قدمت له قبل انطلاق الحملة الرسمية. قال المرشحون الكثير من الكلام الجميل،

ويستعدون حاليا لاستعراض قدراتهم على الحديث خلال المناظرات التي ستنظم لأول مرة في تونس. سيكون مشهدا فريدا في العالم العربي، إذ سيوزع هؤلاء على ثلاث مجموعات، سيظهرون على الشاشة في حوارات تجمع بين ثمانية وتسعة مرشحين؛ كل يدعي وصلا بليلى، في محاولة أخيرة لن تتجاوز نصف ساعة فقط، وعلى كل منهم أن يثبت جدارته بأن يدخل قصر قرطاج ويجلس على ذلك الكرسي الذهبي.

### صلاح الدين الجورشي

أن تكون رئيسا في تونس رغبة لم تعد مستحيلة. ففي يوم 15 أيلول/ سبتمبر القادم يتوجه التونسيون لاختيار رئيس جديد، وسيجدون أنفسهم عندما يدخلون الخلوة

أمام ورقة تحمل أسماء 26 مرشحا توفرت فيهم الشروط القانونية، من بين 98 قدموا ملفاتهم. إنها تخمة رئاسية بامتياز، وهو ما جعل

الأغلبية الساحقة تجد نفسها حتى الآن مترددة، لا تعرف لمن ستمنح صوتها، وهي مطمئنة تماما بكونها قد أحسنت صنعا.

الجميع يطلبون ود المواطن، ويحاولون كسب ثقته من خلال عشرات الوعود التي قدمت له قبل انطلاق الحملة الرسمية. قال

المرشحون الكثير من الكلام الجميل، ويستعدون حاليا لاستعراض قدراتهم على الحديث خلال المناظرات التي ستنظم لأول مرة في تونس. سيكون

مشهدا فريدا في العالم العربي، إذ سيوزع هؤلاء على ثلاث مجموعات، سيظهرون على الشاشة في حوارات تجمع بين ثمانية وتسعة مرشحين؛ كل يدعي وصلا بليلى، في محاولة

أخيرة لن تتجاوز نصف ساعة فقط، وعلى كل منهم أن يثبت جدارته بأن يدخل قصر قرطاج ويجلس على ذلك الكرسي الذهبي.

رغم أهمية هذه اللحظات التاريخية التي ستتوفر للشعب التونسي، إلا أنه (الشعب) أصيب في الفترة الأخيرة بكثير من التردد، ووجد نفسه غير قادر على حسم أمره بسهولة واختيار

المرشح الأفضل له. يعود ذلك إلى أن التجربة الديمقراطية القصيرة التي عاشتها البلاد حتى الآن، ما جعلت

المواطن حذرا من عموم السياسيين.



وثيقة  
شرف

نقسم بالله العظيم ..  
وبدماء الشهداء ..  
أن ..

لا نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا ..  
لا نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي -  
القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.  
اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردن

كما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة  
التأهيل كبداية عن حقنا في العودة، ولا نفوض  
ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

# الاونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية

د. باسم عثمان

ان اعلان وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) عن التزامها بفتح ابواب ٧١١ مدرسه لتستقبل ما يقارب نصف مليون طالب فلسطيني في الموعد الدراسي السنوي رغم العجز المالي الذي تعاني منه، والذي يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار) التجميد الأمريكي المالي، دلالة واضحة على رغبة المجتمع الدولي في مواجهة السياسة الأمريكية والحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ووكالة الغوث، بهدف تذويبها والغاء تفويضها او حتى تغيير تفويضها بحجج ومبررات واهيه واخرها الحديث عن فساد وكالة الغوث وكبار موظفيها.

ولان قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية سياسية بامتياز وقانونية وانسانية وعادلة، لم ولن تنهيا كل المؤامرات التي تستهدفها، سواء بمشاريع التوطين، او بتغيير مفهوم وتعريف اللاجئين، او بالاتفاقيات الثنائية السلطوية، او بتجفيف منابع الدعم المادي للاونروا بهدف تهميشها والغاءها كشاهد حي على الحقوق القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم وتم الاستيلاء على ممتلكاتهم بالقوة، وتقسيم قضيتهم الى قضية إنسانية فقط، لذلك، لا ينتهي الامر عند التزام الاونروا بموعد بدء العام الدراسي الجديد بل يجب ان يرافق هذا الاعلان التأكيد على تحسين شكل الخدمات التعليمية والطبية والاجتماعية.

ان الاونروا (مشكورة) قامت بدور يوزاي دور حكومة في المنفى في خدمة رعاياها، ولا سيما قبل تولي منظمة التحرير الفلسطينية زمام القيادة في منتصف الستينيات من القرن الماضي، ولكن بعد توقيع إعلان المبادئ مع "إسرائيل" في عام ١٩٩٣ وجدت الاونروا نفسها في معترك ومناخ عدم الثبات والتجانس وفي خضم مسرح للمصالح المتضاربة، لأنها ليست فوق السياسة والتسييس وفق المصالح الدولية، ولكن

صمودها في المناخ السياسي الراهن دليل على مسؤوليتها الدولية والسياسية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وحقه في العودة الى دياره و ممتلكاته بموجب القرار السياسي الاممي رقم ١٩٤ و بوصفها طرفا أساسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم يكن اعلان فتح مدارس الاونروا أمرا ممكنا لولا الالتزام الذي أظهره المساندون والمانحون والمستضيفون للاجئين

الدور غير السياسي، وعندما تعطلت لجنة التوفيق بعد سنوات قليلة من حرب ١٩٤٨، فقد أصبح الدور اللاسياسي للوكالة، من الناحية الموضوعية دورا سياسيا، يصب باتجاه خدمة مشاريع التوطين.

- حصر نشاط الاونروا ببعض الدول (ما تبقى من فلسطين خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية) وسوريا ولبنان والأردن فقط، واستثنت من عملها اللاجئين في الجزء المغتصب من فلسطين إبان حرب ١٩٤٨،



وبقية الدول.

- تعريف وكالة الاونروا لمفهوم اللاجئين، الذي استثنى أعدادا من اللاجئين الفلسطينيين من عملها واغاثتها.

- حصر صلاحياتها على الجانب الإغاثي والتشغيلي والانساني، واستبعادها العمل من أجل إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وهو الأمر الذي يسمح به نظام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

- تسجيلها لقوائم اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على الحاجة إلى المساعدة ومكان الإقامة، بدلا من الاعتماد على كون الفلسطيني لاجئا فحسب. وهذا ما حصل في المسح الذي أجرته الاونروا مؤخرا لاحتياجات اللاجئين، ما يوحي برغبة الوكالة في شطب أعداد إضافية من اللاجئين المسجلين في

سجلاتها، حيث تم تصميم استمارة المسح بحيث تظهر النتائج عدم حاجة أعداد كبيرة من اللاجئين لخدمات الاونروا.

وقد عبر مفوض الاونروا في سوريا عن هذا التوجه في معرض الإجابة عن سؤال حول تناقص أعداد اللاجئين المشمولين بخدماتها بالقول: "عندما بدأت الاونروا بعملياتها الإغاثية عام ١٩٥٠م كان حوالي ٩٠٪ من اللاجئين يتلقون مساعداتهم من أجل البقاء على قيد الحياة، أما اليوم فإن الأغلبية من اللاجئين تمكنوا من الوصول إلى مستوى معيشي لائق."

- التنويه إلى أن مسؤولية الاونروا تقتصر على إدارة خدماتها في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية داخل المخيمات وخارجها، وهي ليست مسؤولة عن إدارة المخيمات، وقد أخذت الاونروا في الآونة الأخيرة استثناء الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات من بعض خدماتها، وقد لوحظ هذا الأمر في مخيمات الأردن، ومخيمات الضفة والقطاع، حيث تم منع الاونروا من العمل خارج المخيمات، رغم أن أعدادا كبيرة من اللاجئين، تعيش خارج المخيمات، خاصة بعد التغييرات التي أحدثتها سلطات الاحتلال، وبسط سلطتها على الضفة والقطاع بعد عدوان ١٩٦٧، من جهة، ونتيجة الدمار الذي لحق بمخيمات الضفة والقطاع إبان الانتفاضتين، حيث اعتبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المخيمات حاضنة لتفريخ الإرهاب الفلسطيني.

الاونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب أوصلو: ظل اللاجئين الفلسطينيين منذ نكبتهم وقبل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية يرفضون بعفوية خطط الاندماج أو التوطين، حيث أصر معظم اللاجئين بأن وضعهم كلاجئين كان مؤقتا ورفضوا بحزم خطط تحسين البنى التحتية في المخيمات كما

وثيقة  
شرفنقسم بالله العظيم ..  
وبدماء الشهداء ..  
أنا ..لا نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا ..  
لا نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي -  
القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.  
اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردنكما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة  
التأهيل كبداية عن حقنا في العودة، ولا نفوض  
ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

# طينية . . . في اعقاب أو سلو

تتباين باختلاف البلد الذي تعمل فيه الوكالة، والسياق التاريخي، والمناخ السياسي، ومع ذلك، وخلافا للدعاية لإسرائيلية، فإن وجود الأونروا لم يشجع النضال الوطني الفلسطيني ولم يحتويه، بل تعامل الفلسطينيون مع الأونروا بطرق مختلفة كما فعلوا مع مؤسسات أخرى، وعلى مدار العقود القليلة الماضية، صُمِنَ نضالهم وكفاحهم عدم نجاح الوكالة في إخماد قضيتهم السياسية.

والسؤال الذي ينبغي تسليط الضوء عليه هو ما إذا كانت البرامج التنموية وبرامج البنية التحتية في أماكن تواجد عمليات الأونروا ومرافقها مرتبطة بأجندات سياسية أشمل تسعى إلى الغاء وتهميش قضية اللاجئين وحقوقهم في العودة الى ديارهم، ثمة حاجة للنظر في هذه المشاريع بموازاة التغيرات السياسية الأخرى والمشاريع المطروحة؟، لأن الخطر المترتب هو أن تحاول إسرائيل إبرام اتفاقية "وضع نهائي" مع السلطة الفلسطينية بحيث تستطيع استخدامها في إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وفي تلك الحالة، فإننا قد نسمع مجددا دعوات لحل الأونروا وتفكيك المخيمات الفلسطينية أو على الأقل تسليم مهامها إلى المؤسسات المحلية.

إن لوكالة الأونروا أهمية بالغة في ظل المناخ السياسي الراهن بالنسبة للنضال الوطني الفلسطيني وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- الوكالة طرف موقع على كافة قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

- برزت الأونروا، في ظل غياب جبهة وطنية تحتل فيها قضية اللاجئين مكانة مركزية في مشروع التحرير، كمؤسسة تحافظ على إبراز اللاجئين على الساحة الدولية، وتشير إلى أن ولايتها لا تزال قائمة.

- الأونروا تبقى في ظل غياب مؤسسات الدولة الخازن الأوحيد والأهم للذاكرة الفلسطينية التاريخية أكثر من سبعة عقود، فقد احتفظت بسجلات اللاجئين منذ مطلع الخمسينيات وجمعت ذاكرة مؤسسية تشهد على هذا التاريخ الجمعي، ومع ذلك، فهذه الأسباب وغيرها لا تبرئ الأونروا من التلاعب بها سياسيا بيد القوى الدولية الكبرى، وهو ما يتطلب موقفا متيقظا من الفلسطينيين حيال توجهات الوكالة وسياساتها وبرامجها الحالية والمستقبلية.

تحت إدارة السلطة الفلسطينية على حساب اللاجئين، ورغم الولاء الذي تظهره السلطة الفلسطينية بشعاراتها "لحق العودة"، وهو القضية الجوهرية والأكثر أهمية في النضال الوطني الفلسطيني، فإنها قد دفنت هذا الحق تحت عناوين سياسية متعددة.

أسفر ذلك عن نشوء مزاج سياسي تشاؤمي ولا سيما في أوساط اللاجئين في المنفى، أما الأونروا فقد استمرت كمؤسسة ترمز إلى المصير السياسي المعلق للاجئي عام 1948 وحققهم في العودة المهمل والساقط فعليا بحكم المبادئ الناظمة لاتفاقات أو سلو.

الأونروا والنموذج الفريد لمنظمة إنسانية دولية: ثمة سمات فريدة تتميز بها العلاقة بين الأونروا واللاجئين الفلسطينيين:

- أن الأمم المتحدة التي أنشأت وكالة الأونروا متواطئة في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص خطتها التقسيمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181) التي استخدمها قادة الحركة الصهيونية لتبرير التطهير العرقي في فلسطين، وإن كان بتحريف المصطلحات في بنود القرار والتوسع إلى ما وراء الأراضي المخصصة "لدولة الأغلبية اليهودية".

- قبلت الأمم المتحدة بعضوية "دولة إسرائيل" في جمعيتها العمومية قبل تطبيق حق العودة للاجئي الفلسطيني.

أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا حذرين من دور الأونروا وسبب وجودها عند تأسيسها، فإنهم وبفضل افتقارهم إلى جسم سياسي ممثل لهم يعبر عن تطلعاتهم السياسية في العودة، تعاملوا مع الأونروا كحكومتهم المعنية بتحقيق رفاههم المعيشي، وعند ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، في الفترة التي أصبحت فيها أسواق الخليج الوجهة الجاذبة للعمال الفلسطينيين، اكتسب اللاجئ الفلسطيني دعم وثقة سياسية واقتصادية وبدت الأونروا أقل أهمية لبقائهم، غير أن اتفاقات أو سلو أحدثت أزمة وطنية وشرخا بين السلطة الوطنية والغالبية العظمى من اللاجئين، وهذا ما أعاد الأونروا إلى موقع الصدارة مجددا، حيث حافظت على أهميتها ليس كحكومة معنية بالإغاثة فقط، وإنما بوصفها حيزا يمكن للاجئ الفلسطيني ان يعود من خلاله المطالبة بحقوقه السياسية والقانونية التي تجاهلتها اتفاقات أو سلو وانتهكتها، ووجود الأونروا ما زال يعني عدم التوصل إلى حل سياسي وقانوني لقضية اللاجئين واستمرار مشكلتهم.

إن الصلات الفريدة بين اللاجئين الفلسطينيين والأونروا

رفضوا استبدال سقوفهم "الزينكو" بسقوف إسمنت، وبحلول منتصف عقد الستينيات، تزامن صعود نجم منظمة التحرير الفلسطينية وانفتاح الأسواق الخليجية امام العمالة الفلسطينية، هذا الشعور الجديد بالتمكين الاقتصادي و السياسي، وتنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية خلق روحا من الثقة السياسية التي انتقصت من نفوذ الأونروا ومكانتها الرئيسية، ولكنه لم ينتقص من أهمية الدعم المادي الذي كانت تقدمه للكثير من أسر اللاجئين الفقيرة.

لقد زاد حضور منظمة التحرير الفلسطينية جراءة الفلسطينيين وشجعهم على الوقوف في وجه اختزال تطلعاتهم السياسية وحقوقهم القانونية الى مجرد قضية إنسانية، ولكن تفاقم موقف المنظمة بتوقيعها في عام 1993 على إعلان المبادئ المنشئ للسلطة الفلسطينية والذي مثل تحولا جذريا في السياسة الوطنية الرسمية وبداية الانقسام الحاد على صعيد التوافق الوطني.

لقد أسفر إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة والمعروفة عموما "بعملية سلام" أو سلو عن إقصاء لاجئي نكبة عام 1948 لأن الإطار الأمريكي-الإسرائيلي الذي ارتكزت إليه هذه الاتفاقات لم يكن قائما على القانون الدولي فضلا عن أنه تجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

لقد ساور اللاجئ الفلسطيني القلق عندما أعلن المفوض العام بعيد توقيع إعلان المبادئ بأن وكالة الأونروا سوف تتحضر، على ضوء "عملية السلام"، لحل نفسها في غضون فترة مدتها خمس سنوات، وقد تفاقم الاضطراب السياسي جراء قرار الوكالة القاضي بتمويل برنامج إقرار السلام الرامي إلى مساعدة السلطة الفلسطينية في تشييد بنيتها الأساسية.

لقد كشف برنامج "إقرار السلام" بأن وكالة الأونروا ليست في منأى عن الوسط السياسي، وإنما متورطة للغاية في الترتيبات السياسية المحلية والدولية المتغيرة. فالتأييد العلني الذي أبدته الأونروا لمفاوضات أو سلو السياسية، وخطتها آنذاك الهادفة إلى "حل" نفسها، والخطوات التي اتخذتها لمساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات "الدولة"، قبل حل مشكلة اللاجئين، كشف عن الصلات المعقدة بين المجالين الإنساني والسياسي.

لقد عطلت (أو سلو) منظمة التحرير الفلسطينية وأفرغتها من سلطاتها وفعاليتها السياسية من خلال تفتيت المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتوجيه الموارد والتركيز السياسي نحو "الداخل" -الأراضي الفلسطينية الواقعة



# «الصفقة» إلى الأمام . . والسلطة

كاميرات المراقبة في محيط عملية المفخخة في رام الله، إلى الإسراع إلى إتلانف أرشيف كاميراتهم حتى لا يستفيد منه أمن الاحتلال في مطاردة أبطال العملية، من شأنه هو الآخر أن يعطي مؤشراً شديداً للوضوح على طبيعة الأجواء السائدة في البلاد.

ولم تتردد الدوائر الأمنية الإسرائيلية عن رفع تقاريرها إلى القيادات السياسية في القدس المحتلة، تحذرها من مخاطر الأزمة المركبة التي تعيشها السلطة الفلسطينية. أزمة أمنية بفعل تصاعد العمليات الفردية، وأزمة اقتصادية، بفعل توقف السلطة عن استلام أموال المقاصة، منقوضة ما قيمته رواتب وتعويضات عائلات الشهداء والأسرى، التي تدفعها السلطة الفلسطينية.

قلق الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من انهيار السلطة، سببه الرئيس، حرص هذه الأجهزة على إدامة التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية. وقد شككت التقارير الإسرائيلية في أن بيدي ضباط الأجهزة الفلسطينية التعاون الضروري في ظل وضع اقتصادي متردي، بعد أن خسروا ما يعادل ٤٠ - ٥٠٪ من رواتبهم، لافتقار السلطة الفلسطينية إلى الإيرادات. لذلك لعبت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الدور الفاعل في الضغط على القيادة السياسية الإسرائيلية، للعمل على «إنقاذ السلطة الفلسطينية» و «إنقاذ أجهزتها الأمنية» من الانهيار.

(٢)

بناءً على توصية من الجهاز الأمني الإسرائيلي، انعقدت في القدس المحتلة، سلسلة اجتماعات، ضمت عن الجانب الفلسطيني وزير المال في السلطة الفلسطينية شكري بشارة، ووزير الإدارة المدنية (ضابط الاتصال مع قوات الاحتلال) حسين الشيخ. أما عن الجانب الإسرائيلي فقد حضر وزير المال في حكومة نتنياهو، موشيه كحلون، وإلى جانبه رئيس الإدارة المدنية، أبو بركان. ولم تعتبر السلطة الفلسطينية هذا اللقاء انتهاكاً لقرار مقاطعة سلطات الاحتلال، بل اعتبرته شكلاً من أشكال التنسيق.

عرضت فيه الأوضاع المالية المتدهورة للسلطة الفلسطينية، وطلبت إيجاد حل للمسألة.

الجانب الإسرائيلي تقدم باقتراح، شكل،



يؤشر لأكثر من أزمة. في مقدمها الأزمة الأمنية المتصاعدة، مع تصاعد «العمليات الفردية» ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، والتي شهدت مؤخراً تطوراً ملموساً في عملية التفخيخ التي شهدتها منطقة «دير إيزيع» غرب مدينة رام الله (مستوطنة دوليف).

التصاعد في الأعمال الفردية، بات مقلقاً لسلطات الاحتلال، وللسلطة الفلسطينية، كما يقلقها تلك الانتفاضات الجوالة في أنحاء الضفة الفلسطينية في القدس، وفي شمال الضفة وجنوبها، وشرقها وشمالها.

وإذا ما عدنا إلى ما كشف عنه نتنياهو، لتبين لنا الواقع أكثر صورة ووضوحاً. بقول نتنياهو إن قواته وأمنه، أحببت خلال عام واحد حوالي ٣٠٠ عملية لأفراد فلسطينيين. وإذا ما أضفنا لهذه العمليات التي أحببها نتنياهو، إلى تلك التي وقعت فعلاً، لأصبحنا أمام واقع مرعب لإسرائيل وللسلطة، لأنه يؤكد أننا أمام واقع يقول بعملية واحدة يومياً. فماذا إذن تسمى هذه الحالة التي تتشأ عنها عملية واحدة يومياً إن لم تكن انتفاضة حقيقية، لكنها مقيدة بقيود وسلو والتزاماته واستحقاقاته على السلطة الفلسطينية.

وحتى لا يبقى الأمر نظرياً، من المفيد أن نأخذ بالاعتبار المعلومات التي تتداولها أوساط رام الله وغيرها من المدن الفلسطينية، تتحدث عن ارتفاع وتيرة التنسيق الأمني بين سلطات الاحتلال، وبين أمن السلطة الفلسطينية، خوفاً من انفجار الأوضاع بشكل «مفاجئ» للطرفين معاً. ولعل ما تحفل به وسائل التواصل الاجتماعي في مناطق السلطة الفلسطينية من تعليقات، مؤثر لحقيقة الأجواء التي تعيشها الضفة الفلسطينية. لذلك لعل مبادرة أصحاب

إذ كان بإمكان السلطة الفلسطينية أن ترد على الخطوة الأميركية بخطوات مضادة، ليس من موقع المناكفة، بل من موقع تعزيز الموقع الوطني والدولي للقضية الفلسطينية ولموقع دولة فلسطين في الحسابات الدولية، رداً على محاولات الولايات المتحدة شطب اسم فلسطين عالمياً.

كان بإمكان - بل كان يجب على - السلطة الفلسطينية «أن توقف كل أشكال العلاقة مع الإدارة الأميركية بما في ذلك التنسيق والتعاون الأمني القائم مع وكالة المخابرات الأميركية، التي لا يرجى منها أي خير لشعب فلسطين وشعوب المنطقة والعالم»، على حد تعبير تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية في م. ت. ف، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

كذلك كان يفترض بالسلطة الفلسطينية مواصلة الانضمام لجميع المنظمات والوكالات الدولية، التي كانت الإدارة الأميركية قد وضعت فيتو أميركياً على انضمام دولة فلسطين لها، بدءاً بمنظمة الصحة العالمية مروراً بمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) وانتهاءً بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، كرد طبيعي على استمرار الإدارة الأميركية في مسلسل مواقفها العدائية من المصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية.

بقي الرد الرسمي، رداً لفظياً، مجانياً، وهو تعبير عن أزمة، بل مجموعة أزمت تصف بواقع السلطة الفلسطينية والقيادة الرسمية .

(٢)

الجمود السياسي في السلطة الفلسطينية واستتباعها سياسة الرفض اللفظي المجاني،

## معتصم حمادة

(١)

■ لم تقف صفقة «ترامب - نتنياهو»، عند الأبواب المغلقة، بانتظار أن يعلن الرئيس الأميركي عن شقها السياسي، بعد ما كشف عرابها كوشنر عن شقها الاقتصادي، في ورشة المنامة في عاصمة البحرين.

فقد خطت الخارجية الأميركية خطوة لافتة، قرأ فيها المراقبون إشارة واضحة المعالم، تؤكد «تفهم» الولايات المتحدة «لرغبة» حكومة نتنياهو، في ضم الأجزاء الواسعة من المنطقة (ج) في الضفة الفلسطينية، وصولاً إلى خطوط التماس مع غور الأردن.

الخارجية الأميركية نزعته عن خرائطها الرسمية اسم «المناطق الفلسطينية» أو «مناطق السلطة الفلسطينية»، وأصبحت كلها تسمى «إسرائيل»، كما أغلقت الموقع الإلكتروني الخاص بالسلطة الفلسطينية، وأصبح مصدر المعلومات الوحيد عن فلسطين هو الموقع الإسرائيلي.

المساوي في الضم أن الإعلام الإسرائيلي كان هو مصدر هذا الخبر الخطير. وأن المكتب الصحفي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كان أول من أصدر موقفاً باسم الجبهة، يدين هذا العمل ويستكره، ويحاول أن يقرأ خلفيته، ودوافعه، ربطاً بتصريحات غرينبلات وفريدمان حول مستقبل القضية والحقوق الفلسطينية، في إشارة إلى مشروع دولة «إسرائيل الكبرى». أما الخارجية في السلطة الفلسطينية، فقد تأخرت أكثر من أربع ساعات، حتى تصدر هي الأخرى، موقفاً رسمياً، لم يتعد الإدانة اللفظية، وخلا من أية خطوة عملية يفترض أن تخطوها على الصعيد الدبلوماسي والسياسي. أما الناطق باسم فتح فقد انتظر حتى صباح اليوم الثاني ليعلن موقف حركته، وبعده التحق به بعض الفصائل الأخرى. وهو في حد ذاته مؤشر على غياب المتابعة الرسمية للحالة السياسية، وإفتقارها رؤية سياسية وخطط جاهزة للرد العملي على خطوات «الصفقة»، فضلاً عن افتقارها للإرادة السياسية لمواجهة الولايات المتحدة ميدانياً.



## السلطة الفلسطينية غارقة في الأزمات

باعتراف المراقبين، التنافا على قرار وقف استلام أموال المقاصة.

يقضي الاقتراح بإخراج ضريبة الوقود (البلو) من أموال المقاصة، وهي الضريبة التي كانت تجنيها الإدارة الإسرائيلية نيابة عن السلطة عن الوقود المستورد من إسرائيل إلى مناطق السلطة، وهي تشكل ٣١٪ من حجم إيرادات المقاصة، وتتراوح نسبتها عادة من المقاصة حوالي ٢، ٢٤٪، ويبلغ الإيراد الشهري لهذه الضريبة حوالي ٢٠٧ مليون شيكل (٥٨،٦ مليون دولار). على أن تتولى السلطة، نفسها هي فرض الضريبة مباشرة على المستهلكين، وبأثر رجعي لمدة ٧ أشهر، هي المدة التي توقفت فيها السلطة عن استلام أموال المقاصة. أي، بتعبير آخر، اتفق الطرفان على أن «تفرج» إسرائيل عن ١٤٥٠ مليون شيكل (٤١٦ مليون دولار) بما فيها شهر آب (أغسطس)، هذا «الحل»، اعتبرته سلطة الاحتلال تراجعاً عن قرار رفض استلام أموال المقاصة فيما اعتبرته السلطة الفلسطينية اتفاقاً لا علاقة له بأموال المقاصة، علماً أن رجال الاقتصاد، دون استثناء، اعتبروه اقتراحاً إسرائيلياً، يمكن السلطة، من الالتفاف على قرارها بشأن

أموال المقاصة، ويوفر لها في الوقت نفسه حلاً - ولوناقصاً - لأزمته المالية، ويمد في عمرها لأشهر إلى الأمام بانتظار ما سوف تسفر عنه التطورات اللاحقة.

السلطة من جانبها اعتبرتها خطوة انفراجية، وأعلنت أنها سوف تدفع للموظفين هذا الشهر ١١٠٪ من رواتبهم، وهي ٦٠٪ من الراتب الحالي، و٥٠٪ من رواتب الأشهر الماضية. لكن فرحة الموظفين لم تدم طويلاً. إذ أعلنت المصارف المقرضة للموظفين أنها سوف تستقطع من رواتبهم ٥٥٪ من أصل ١١٠٪، هي ٤٠٪ من رواتب الشهر الحالي، و١٥٪ من القروض السابقة التي لم تسدد، وبالتالي يبقى من أصل ١١٠٪ للموظفين حوالي ٤٥٪ فقط لا غير، ما يؤكد أن الأزمة المعيشية مازالت قائمة ولم تجد طريقها إلى الحل.

(٤)

### ماذا قرأ المراقبون في هذا التطور؟

(١) أن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية أزمة عميقة، هي نتاج لحالة الاندماج الاقتصادي الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، ولاعتماد الجانب الفلسطيني على الشيكال كعملة متداولة، ما أحدث تقييداً

صارماً للاقتصاد الفلسطيني، وأبقاه عرضة للقلق ربطاً بتقلبات الوضع الاقتصادي الإسرائيلي.

(٢) أن مصدر التمويل الرئيس للسلطة هي الضرائب التي يجبيها عنها رجال الإدارة المدنية التابعة لسلطة الاحتلال. وبالتالي فإن مفتاح الخزينة الفلسطينية هو بيد الإدارة المدنية، هي تقرر متى تفرج عن الأموال، ومتى تحجبها، وبالتالي هي تتحكم بالسوق المالية للسلطة الفلسطينية.

(٣) أن الحديث عن «الانتقال من السلطة إلى الدولة»، ثبت أنه حديث سخي. ما يجري حقيقة هو تراجع حاد في صلاحيات السلطة، وتبعيتها القاتلة لسلطة الاحتلال وإدارتها المدنية.

(٤) أن قيود اتفاق أوسلو الأمنية، وبروتوكول باريس الاقتصادية، حولت السلطة والفلسطينيين في مناطقها، إلى رهائن لقرارات سلطة الاحتلال. وأن السلطة الفلسطينية وطوال أكثر من ربع قرن، لم تمتلك رؤية بديلة للحالة القائمة، وأن الحديث عن الانفكاك الاقتصادي، مجرد لغو إذا لم يستند إلى خطة سياسية اقتصادية مدروسة، تمكن المجتمع الفلسطيني من التحرر من

قيود بروتوكول باريس واتفاق أوسلو. لذلك اضطرت السلطة للرضوخ والتراجع عن قرار وقف استلام أموال المقاصة، وقبلت بالاقترح الإسرائيلي.

(٥) أن الحل الذي تم التوصل إليه مع سلطات الاحتلال، هو حل مؤقت، يمكن لسلطة الاحتلال التراجع عنه إذا ما رغبت في الضغط السياسي على السلطة الفلسطينية. (٦) إن الاقتصاد الوطني شديد الهشاشة. فالسوق التجارية تعتمد على القوة الشرائية للموظفين بشكل خاص. وقروض المصارف تتوجه بشكل رئيسي نحو الموظفين. وعند عجز الموظفين عن تسديد قروضهم، يتعرض النظام المصرفي للخطر. وعندما تتأخر رواتبهم أو تنخفض تصاب السوق التجارية بشيء من الركود. وهذا واحد من الثمار السامة لاتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، وسلطة بيروقراطية، أنشأت طبقة عليا، استهلاكية، بنت لنفسها مصالح ومكاسب، مستعدة إلى نظام مالي واقتصادي ريعي هش، عماده الضرائب المسيطر عليها من قبل سلطة الاحتلال، وقروض ومنح خارجية، محكومة بالشروط السياسية. ■

## ماذا بعد قرار وقف العمل باتفاق أوسلو؟

(٣) وقف التنسيق الأمني مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

(٤) مقاطعة تامة للبيضاء الإسرائيلية، والعمل على توفير البدائل الوطنية والعربية الأجنبية.

(٥) الاعلان عن مد الولاية القانونية للقضاء الفلسطيني على كامل أراضي الضفة الفلسطينية، لوضع قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين أمام المساءلة السياسية والقانونية، على المستوى الوطني والدولي.

(٦) إستئناف تشييد دولة فلسطين إلى الوكالات والمنظمات الدولية، بما فيها تلك التي وضعت الولايات المتحدة فيتو عليه وهددت بالانسحاب منها، كالفاو، وحق الملكية الفكرية، ووكالة الطيران الدولية، وغيرها.

كما أن التصدي لصفقة ترامب - نتياهو، ومشروع «دولة إسرائيل الكبرى»، لا يقوم على الرفض اللفظي الكلامي المجاني، بل إن من أهم وأبرز شروطه هو الخروج من قيود واستحقاقات أوسلو وبروتوكول باريس والتزاماتها، لصالح المشروع الوطني الفلسطيني، الذي أعاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة التأكيد عليه.

والمنشآت في العيسوية، وأجزاء أخرى من الضفة الفلسطينية بذرائع واهية، تهدف كلها إلى شق الطريق واسعاً أمام قيام «دولة إسرائيل الكبرى».

ولا أن لجنة وقف العمل بالاتفاقيات لم تتطلق من نقطة الصفر، فقد سبقتها لذلك ثمانين لجان مماثلة، قدمت هي الأخرى إقتراحاتها وخططها وتوصياتها، الأمر الذي يدعو للشك في مصداقية قرار وقف العمل بالاتفاقيات، والسؤال فيما إذا كان مصيره سيكون، مرة أخرى، مصير القرارات السابقة، أي التعطيل، في رهانات فاشلة على إمكانية حدوث تغيير ما، يفتح الباب لاستئناف المفاوضات الثنائية مع حكومة الاحتلال.

ان القيادة الرسمية الفلسطينية، ولجنة وقف العمل بالاتفاقيات، مدعوة إلى وضع سقف زمني لانتهاء أعمالها، وإلى اكساب القرار صدقية ومضموناً عملياً، من خلال اتخاذ خطوات لا تحتاج لآليات وخطط لتنفيذها، ومنها:

(١) سحب الاعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة عاصمتها القدس، على حدود ٤ حزيران ٦٧، ووقف الاستيطان والتهويد وفقاً تاماً.

(٢) وقف التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الاهالي - مضي أكثر من شهر على قرار وقف العمل بالاتفاقيات مع دولة الاحتلال، وتشكيل لجنة لوضع الآليات الواجب إتباعها لتنفيذ القرار، دون أن يصدر عن هذه اللجنة أية إشارة توضح للرأي العام ما هي الخطوات التي قطعتها حتى الآن. وما هو السقف الزمني لإنجاز مهمتها، ومتى ستبدأ عملية التنفيذ، عملاً بسلسلة من القرارات اتخذت في هذا السياق، وفي مقدمتها قرارات المجلسين المركزي (في دورتيه ٢٧ + ٢٨) والوطني (في دورته ٢٣).

إنه في الوقت الذي ما يزال الصمت يخيم على أعمال اللجنة، وفي الوقت الذي مازالت فيه القيادة الرسمية الفلسطينية تراوح في المكان، تمضي صفقة ترامب - نتياهو، خطوات إلى الأمام، كان آخرها شطب اسم فلسطين من خرائط الخارجية الأميركية، في إشارة شديدة الوضوح تمهد لدولة الاحتلال ضم الأجزاء الكبرى من الضفة الفلسطينية، ومواصلة تهويد القدس وضماها وتهويد الخليل، كذلك مازالت حكومة نتياهو تمنع في إدارة الظهر لكل الاتفاقيات الموقعة معها، وتتوغل أكثر فأكثر في توسيع مشاريع الإستعمار الاستيطاني، والتخطيط لنسف عشرات الدور والمنازل

## خليفة السيد

## شهية النواب مفتوحة نحو التهام اموال الضمان



في الوقت الذي يفترض به أن يكرّس النواب جهدهم ومواقفهم لتحقيق مكتسبات لقواعدهم الشعبية والاجتماعية، نرى شهية النواب مفتوحة أكثر وهم يلهثون لتحقيق امتيازات ومكتسبات لهم،

حيث برزت هذه المسألة في أكثر من مرة على مدار ولاية المجلس النيابي، وهنا يظهر اصرار النواب على الاشتراك في الضمان الاجتماعي كحالة صادمة ومستفزة للقطاعات الشعبية العامة، فهم يطالبون بشمول اعضاء مجلس الامة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء عن مدة عضويتهم في المجلس على أن تكون المكافأة الشهرية هي الأجر الخاضع للاقتطاع، رغم أن الكثير منهم يتلقى راتباً تقاعدياً على مدى العمر كونه فاز بأحد المقاعد النيابية في وقت سابق، أي قبل المجلس النيابي رقم ١٦ وآخرين ليسوا بحاجة لراتب تقاعدي كونهم مقتدرين مالياً واصحاب رؤوس اموال وشركاء في مؤسسات مالية وخدمية ضخمة.

مجلس الاعيان خالف النواب في مطلبهم هذا، وستعقد جلسة مشتركة بين النواب والاعيان لحسم هذا الخلاف، تقتضي توفر نسبة الثلثين في التصويت لصالح القرار، والا سيعاد بحثها في الدورة النيابية العادية القادمة.

كان الاجدى بالنواب أن يقفوا مع المطالب الشعبية بضرورة تطوير مظلة الضمان الاجتماعي لكي تحمي مشتركي الضمان ذوي الدخل المتدنية والمحدودة الذين دفعوا من دمهم ولحمهم اشتراكاتهم، لكي يبقى الضمان حافظاً اجتماعية توفر لهم حياة كريمة ومحترمة في كبرهم، وفي هذا الاطار فقد قدمت مذكرة من الملتقى الوطني للحزب والقوى القومية واليسارية تناقش التعديلات المقترحة على قانون الضمان لكن للاسف لم يأخذ في معظم ما ورد فيها.

لذلك نقول للنواب والحكومة ايضا ارفعوا ايديكم عن الضمان الاجتماعي، فهو آخر ما تبقى للفقراء.



## اتحاد المحامين العرب يعقد اجتماعاته في عمان تحت شعار (متحدون معا لاسقاط صفقة القرن)



**الأهالي -** تستضيف نقابة المحامين اجتماعات الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب للعام ٢٠١٩، تحت شعار (متحدون معا لاسقاط صفقة القرن) وذلك تحت رعاية رئيس مجلس الاعيان فيصل الفايز خلال الفترة من ٧-٩ الشهر الجاري.

وقال نقيب المحامين مازن رشيدات، رئيس المكتب المنعقد في عمان ان عقد الاجتماع في هذه الفترة له معان ودلالات كبيرة وكثيرة، خاصة وان الشعار الذي يعقد تحته المكتب (متحدون معا لاسقاط صفقة القرن) يؤكد على ان كلمة المحامين العرب واحدة تجاه القضية الفلسطينية وعاصمتها الابدية القدس، مع تاكيدهم على التمسك بالوصاية الهاشمية على كافة المقدسات الاسلامية والمسيحية.

واضاف ان صفقة القرن لن تمر ولن تتحقق مع الرفض الشعبي والنقابي العربي، وطالما ان الشعوب العربية متحدة ومتكاتفة لنصرة اهلنا في فلسطين وداعمة لهم في كفاحهم البطولي ضد الاحتلال الصهيوني، ومطالبة بالغاء كافة الاتفاقيات المعقودة مع الاحتلال، تمهيدا لقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

واشار رشيدات انه ستعقد الى جانب اجتماعات المكتب ندوتان متخصصتان، الاولى حول محاكمة الكيان الصهيوني على جرائم الحرب التي ارتكبتها ويرتكبها يوميا امام المحكمة الجنائية الدولية. فيما تتناول الندوة الثانية "القضية الفلسطينية

وصفقة القرن" وتهدف الى الوصول الى قرارات وتوصيات موحدة لاسقاط هذه الصفقة.

ويشارك في اجتماعات المكتب الدائم نقباء نقابات المحامين في الوطن العربي وممثلين عن مجالس نقابات المحامين العربية واطباء المكتب الدائم المنتخبين.

وسيتحدث في حفل افتتاح الاجتماعات الى جانب راعي الحفل، رئيس المكتب نقيب المحامين مازن رشيدات، وامين عام اتحاد المحامين العرب ناصر الكريون ورئيس الاتحاد نقيب محامي مصر سامح عاشور.

وسيتم خلال حفل افتتاح الاجتماع تكريم عدد من الامناء العامين المساعدين للاتحاد الذين انتقلوا الى رحمة تعالى.

وبين رشيدات انه سوف تصدر في نهاية اجتماعات المكتب الدائم بيان ختامي يتضمن القرارات والتوصيات السياسية والمهنية والتنظيمية.

<p><b>الاشراكات</b> (٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار لافراد</p> <p><b>طبعات في مطابع الغد</b> رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٣٨)</p>	<p><b>المكاتب:</b> عمان: ٥٦٨٦٨٥٧ / فاكس: ٥٦٩١٤٥١ / ٢ اريد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦ مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١</p>	<p>عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال الموقع على الانترنت: www.hashd-ahali.org.jo بريد الكتروني: ahali@go.com.jo hashdparty@gmail.com</p>	<p><b>الاخراج الفني</b> عبدالله ابوكف</p> <p>الصف الضوئي منير عليا</p>	<p><b>رئيس التحرير</b> عدنان خليفة</p> <p>الادارة والمالية خليل السيد</p>	<p><b>يصدرها</b> حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)</p>	
---	--	--	--	---	---	--